IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (2026) 16 (1): 141-167

UKJAES

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

ISSN:2222-2995 E-ISSN:3079-3521
University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

Sharafani Nasreen Musto. The Reality of Tourism Activity Indicators in Iraq and Their Impact on Economic Growth, with a Special Reference to the Kurdistan Region. ***University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science*** **(2026) 16 (1):141-167.**

The Reality of Tourism Activity Indicators in Iraq and Their Impact on Economic Growth, with a Special Reference to the Kurdistan Region

Nasreen Musto Sharafani

Duhok Polytechnic University/Zakho Technical College – Department of Digital Economics – Zakho, Kurdistan Region, Iraq

nasreen.musto@dpu.edu.krd

Abstract: Tourism is one of the important economic sectors that contributes to diversifying sources of income and reducing dependence on oil revenues, as well as creating job opportunities, developing related industries, and attracting investments. Although Iraq and the Kurdistan Region have diverse tourism resources, this sector has not been sufficiently exploited to promote economic growth. Therefore, the aim of this study is to analyze the reality of tourism activity indicators in Iraq and the Kurdistan Region and measure their impact on economic growth in Iraq during the period 2005–2022, using the Johansen cointegration test to estimate the equilibrium relationship between the variables. The independent variables were tourism revenues, number of employees, consumer price index, public spending index, and corruption perception index, while the dependent variable was gross domestic product. The results showed that the tourism sector had a positive impact on economic growth in the short and long term, but the impact remained limited due to weak investment, infrastructure, and seasonal tourism. The research recommends developing a comprehensive strategy for tourism development that includes diversifying tourism products, leveraging digital transformation, and improving infrastructure and services.

Keywords: Tourism sector indicators, GDP, unit root test, co-integration, error correction model.

واقع مؤشرات النشاط السياحي في العراق وأثرها على النمو الاقتصادي مع إشارة خاصة إلى إقليم كوردستان

د. نسرين مصطو شرفاني

جامعة دهوك التقنية/الكلية التقنية زاخو- قسم الاقتصاد الرقمي، زاخو، اقليم كوردستان العراق

nasreen.musto@dpu.edu.krd

المستخلص. يعد النشاط السياحي أحد القطاعات الاقتصادية الهامة التي تساهم في تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية، فضلاً عن خلق فرص العمل وتنمية الصناعات المرتبطة بها وجذب الاستثمارات. وبالرغم من امتلاك العراق وإقليم كوردستان مقومات سياحية متنوعة، إلا أن هذا القطاع لم يُستغل بالشكل الكافي لتعزيز النمو الاقتصادي. لذا هدف البحث إلى تحليل واقع مؤشرات النشاط السياحي في العراق واقليم كوردستان وقياس أثرها على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة الزمنية (٢٠٠٥–٢٠٢٢)، وذلك باستخدام اختبار التكامل المشترك (جوهانسن جسلس) لتقدير العلاقة التوازنية بين المتغيرات. وتمثلت المتغيرات المستقلة بـ(الإيرادات السياحية، عدد العاملين، مؤشر أسعار المستهلك، مؤشر الإنفاق العام ومؤشر مدركات الفساد)، والمتغير التابع هو الناتج المحلي الإجمالي. وأظهرت النتائج أن القطاع السياحي أثر إيجابياً على النمو الاقتصادي في المديين القصير والطويل، ولكن ظل الأثر محدوداً بسبب ضعف الاستثمارات والبنية التحتية والسياحة الموسمية. ويوصي البحث بوضع إستراتيجية شاملة لتنمية السياحة تشمل تنويع المنتجات السياحية وتوظيف التحول الرقمي وتحسين البنية التحتية والخدمات.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات القطاع السياحي، الناتج المحلي الاجمالي، اختبار جذر الوحدة، التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ.

Corresponding Author: E-mail: nasreen.musto@dpu.edu.krd

المقدمة

يحظى النشاط السياحي بأهمية كبيرة على المستوى العالمي، وتتجلى أهمية السياحة في قدرتها على تعزيز النمو الاقتصادي، وزيادة تدفقات العملات الأجنبية، وتوسيع مصادر الدخل القومي، بالإضافة إلى توفير فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة. كما يسهم النشاط السياحي في تطوير البنية التحتية، وتنشيط القطاعات الاقتصادية المرتبطة به، وتعزيز التبادل الثقافي والتفاعل بين الشعوب، ما يجعله نشاطًا اقتصاديًا وإنسانيًا متكاملًا. ويلاحظ ان النشاط السياحي تجاوز دوره التقليدي كمجرد وسيلة ترفيه، ليصبح صناعة ديناميكية ومتعددة الأبعاد تشمل السفر لأغراض الترفيه، والتسوق، والاستجمام، والتعليم، والثقافة، والصحة، والرياضة. ونتيجة لذلك، أدركت معظم الدول ضرورة إعطاء القطاع السياحي أولوية قصوى والعمل على تطويره وجذب السياح لضمان انتعاش مختلف القطاعات الاقتصادية بصورة مباشرة وغير مباشرة.

يمتلك العراق بما في ذلك إقليم كوردستان العراق إمكانات سياحية هائلة ومتنوعة، تشمل المواقع الحضارية والتاريخية والدينية والطبيعية والبيئية والثقافية، ما يجعله مؤهلاً لتطوير صناعة سياحية مستدامة. ومن خلال استثمار هذه المقومات بشكل فعال، يمكن للعراق والإقليم تنويع مصادر الدخل الوطني، تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، زيادة العملة الأجنبية، وتوفير فرص عمل لتقليل البطالة والفقر وتحسين مستوى المعيشة، مما يبرز الحاجة الملحة إلى الاهتمام بالقطاع السياحي وتفعيله كأحد محركات النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة.

المبحث الأول: منهجية البحث

اولاً: اهمية البحث:

يكمن أهمية البحث في دراسة ومعرفة دور القطاع السياحي كقوة دافعة ومعززة للنمو الاقتصادي ولتنويع مصادر الدخل دون الاعتماد على النفط بشكل اساسي، من خلال استثمار المقومات السياحية الغنية في العراق وإقليم كوردستان. كما يسلط البحث الضوء على إبراز الإمكانيات الهائلة للعراق والإقليم في أن يصبحا وجهة سياحية بارزة على المستويين الإقليمي والدولي، مما يعكس قيمة السياحة كعامل محوري في تطوير الاقتصاد والبنية الاجتماعية والثقافية.

ثانياً: مشكلة البحث:

على الرغم من امتلاك العراق وإقليم كوردستان لمقومات سياحية كبيرة ومتنوعة، إلا أن القطاع السياحي ما زال يعاني من ضعف في استغلال هذه الموارد. وهنا تكمن المشكلة في تحديد العوامل والمعوقات التي تعيق تطوير القطاع السياحي او ما هي اسباب هذا الضعف، وما هي السبل لتنشيط القطاع ليصبح أحد مصادر النمو الاقتصادي المستدام. لذا تقوم مشكلة البحث على التساؤلات الاتية:

١. هل يمتلك العراق وإقليم كوردستان مقومات سياحية كافية لتشكيل وجهة سياحية جذابة؟
٢. ما هو واقع مؤشرات النشاط السياحي في العراق وإقليم كوردستان؟
٣. ما نسبة مساهمة الإيرادات السياحية من إجمالي الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي في العراق والاقليم؟
٤. هل يشكل عدد العاملين في القطاع السياحي نسبة كبيرة من اجمالي القوى العاملة بما يسهم في معالجة البطالة؟
٥. هل لمؤشرات النشاط السياحي أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في العراق؟
٦. ما هي المعوقات التي تواجه النشاط السياحي، وما الحلول اللازمة لتفعيله وزيادة مساهمته الاقتصادية؟

ثالثاً: فرضية البحث:

يفترض البحث أن لمؤشرات القطاع السياحي أثرًا إيجابيًا على النمو الاقتصادي في العراق، إلا أن هذا الأثر يظل ضئيلاً نسبيًا بالرغم من توافر المقومات السياحية الغنية والجاذبة للطلب والاستثمار، ما يعكس وجود قيود مؤسسية وأمنية وتنظيمية تحد من تحقيق الاستفادة الكاملة من هذا القطاع.

رابعاً: أهداف البحث:

يهدف البحث الى:
١. التعرف على انواع ومكونات النشاط السياحي والدور الذي يمكن ان يلعبه في تعزيز النمو الاقتصادي.
٢. معرفة مقومات السياحة في العراق واقليم كوردستان العراق.
٣. تحليل واقع مؤشرات القطاع السياحي في العراق وفي إقليم كوردستان بشكل خاص ونسبة مساهمتها في الاقتصاد خلال المدة ٢٠٠٥ إلى ٢٠٢٢.
٤. معرفة اثر مؤشرات القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة ٢٠٠٥ الى ٢٠٢٢
٥. التعرف على المعوقات والتحديات التي تواجه المشاريع السياحية في العراق والاقليم، ومعرفة السبل الكفيلة لمعالجتها.

خامساً: حدود البحث:

١. **الحدود الزمنية:** البيانات السنوية للفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٢) وتحويلها الى بيانات ربع سنوية لتجنب المشاكل القياسية.
٢. **الحدود المكانية:** الاقتصاد العراقي مع اشارة خاصة الى اقليم كوردستان العراق.

سادساً: اسلوب البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الاستنباطي اي الاسلوب الوصفي التحليلي في الجانب النظري، وعلى التحليل الاستقرائي (الاسلوب الكمي) باستخدام اختبار جوهانسن جسلس للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وبناءاً على البيانات الرسمية الصادرة من البنك المركزي العراقي والجهاز المركزي للإحصاء في العراق والبنك الدولي وهيئة السياحة وهيئة الاستثمار في العراق والاقليم، وباستخدام البرنامج الاحصائي Eviews12.

سابعاً: هيكلية البحث:

لغرض الوصول الى اهداف البحث والتحقق من فرضيته فقد تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث رئيسية، اختص المبحث الأول بالجانب النظري حيث تطرق الى مفهوم السياحة واهميته وانواعه ومكوناته والعلاقة بين النشاط السياحي والنمو الاقتصادي، اما المبحث الثاني فقد خصص للإشارة الى واقع مؤشرات النشاط السياحي في العراق واقليم كوردستان العراق، في حين تناول المبحث الثالث قياس اثر مؤشرات النشاط السياحي في النمو الاقتصادي في العراق، وختم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الثاني: الإطار النظري للسياحة ودوره في تعزيز النمو الاقتصادي

اولاً: مفهوم السياحة

تعرف السياحة بانها حاجة الانسان إلى الراحة والاستجمام والترفيه، والحصول على المتعة والإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة بعيدا عن منطقته (ظاهر والياس، ٢٠٠٧: ٢٩). وعرفت منظمة السياحة العالمية (WTO) بانها نشاط إنساني وظاهرة اجتماعية تقوم على انتقال الأفراد من أماكن الإقامة الدائمة لهم إلى مناطق أخرى خارج مجتمعهم لفترة لا تقل عن 24 ساعة، ولا تزيد عن عام لغرض من أغراض السياحة المعروفة ماعدا الدراسة أو العمل الدائم. (جلولي،٢٠٢٠: ٢٧٢)
تعد السياحة ظاهرة اجتماعية واقتصادية وثقافية تتمثل بانتقال الأفراد أو الجماعات من أماكن إقامتهم المعتادة إلى وجهات أخرى، سواء داخل بلدانهم أو خارجها، لفترة مؤقتة ولأغراض غير متعلقة بالعمل الدائم أو الهجرة، وتعد من القطاعات المهمة في الاقتصاد اذ تؤدي الى تحقيق التنمية المستدامة وتعمل على تعزيز التبادل الثقافي بين الشعوب، كما وتعمل على دعم الصناعات المرتبطة بها كالنقل والترفيه والضيافة بالإضافة الى التسويق. وللسياحة عدة أبعاد من بينها البعد الاقتصادي الذي يتمثل في التغيرات الاقتصادية الناتجة عن الإنفاق السياحي وتأثيره على الاقتصاد، إلى جانب استعداد الدولة لاستقبال الزوار، فضلاً عن البعد البيئي الذي يرتبط بانتقال الأفراد من موطنهم إلى وجهات أخرى بهدف الاستجمام وتغيير الأجواء، فضلاً عن البعد الاجتماعي الذي يتجلى في تفاعل الأفراد مع ثقافات وعادات وتقاليد الدولة المضيفة، وقد أصبحت السياحة صناعة متكاملة تشمل الاستثمار والتخطيط والتسويق وإدارة الموارد لدعم عملية التنمية. (خمي وشفان، ٢٠٢٠: ٤٨٥)
استناداً الى ما سبق، يمكن تعريف السياحة على أنها نشاط يقوم به الأفراد من خلال انتقالهم من أماكن إقامتهم إلى وجهات أخرى لفترة زمنية محددة، بغرض الاستجمام أو الترفيه أو الاستمتاع أو العلاج او اداء مناسك دينية او التعرف على ثقافات جديدة، يترتب عليها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد والمجتمع، مما يسهم في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال الإنفاق السياحي، وتنشيط قطاعات مختلفة مثل الضيافة والنقل والتجارة والخدمات، إلى جانب تعزيز التبادل الثقافي والاجتماعي بين الشعوب.

ثانياً: انواع النشاط السياحي

يمكن تصنيف انواع السياحة وفقًا للأهمية والغرض منها، كما يلي:(السعدي،٢٠١٢: ١٨-٢٠)

- **السياحة الاقتصادية:** تعد الأكثر أهمية نظرًا لدورها المباشر في تحفيز الاقتصاد العالمي، وتشمل سياحة رجال الأعمال لإتمام بعض الصفقات التجارية والاشتراك بالمعارض التجارية، وتمثل أكثر من ٢٠٪ من حجم السياحة الدولية. ويدخل في نطاقها سياحة العمل المؤقت وتنتشر كثيرا في ظروف الركود والكساد الدوري الذي يصيب الأنشطة والأماكن.
- **السياحة الترفيهية:** تجذب أعدادًا كبيرة من السياح عالميًا، حيث يسعى الفرد إلى الراحة لاستعادة قوته النفسية والفيزيائية والاستجمام والتخلص من ضغوط الحياة، مما يدعم قطاعات الضيافة، الترفيه، والنقل والمطاعم.
- **السياحة الدينية:** تعد أقدم أشكال السياحة وأكثرها استمرارية، وتستقطب الملايين سنويًا لأداء الشعائر وزيارة الأماكن المقدسة.
- **السياحة الرياضية:** شهدت نموًا كبيرًا مع توسع الفعاليات الرياضية العالمية مثل كأس العالم والأولمبياد، حيث تسهم في تنشيط الاقتصاد من خلال السياح والمشاركين في الفعاليات الرياضية.
- **السياحة العلاجية:** تزداد أهميتها مع تطور الخدمات الصحية، حيث يسافر الأفراد لتلقي العلاج في منشآت متقدمة أو الاستفادة من العلاجات الطبيعية، مما يسهم في دعم القطاع الصحي والسياحي.
- **السياحة العلمية:** تستهدف فئة معينة من الباحثين والطلاب، إلا أنها تلعب دورًا مهمًا في نشر المعرفة، تبادل الخبرات، وتعزيز التعاون العلمي بين الدول.

ثالثاً: مكونات السياحة

تتمثل مكونات السياحة بالطلب والعرض السياحي وكلاهما يؤثر بشكل مباشر على تطور القطاع السياحي واستدامته ويمكن عرضها بالشكل الآتي: -

- **العرض السياحي:** تتمثل بما تقدمه المنطقة السياحية من مقومات سياحية وعوامل جذب طبيعية أو تاريخية أو صناعية، إضافة إلى جودة الخدمات والسلع وحسن التعامل مع السياح التي تؤثر على قرار السياح لزيارة منطقة معينة وتفضيلها عن منطقة آخرى، كل هذه العوامل تلعب دورًا كبيرًا في تعزيز جاذبية الوجهة السياحية. ويمكن تصنيف مقومات العرض السياحي إلى: (سعود،٢٠١٩: ٣-٤)
  - **المقومات الطبيعية**: مثل الموقع الجغرافي، المناخ، الموارد المائية، الغابات، والغطاء النباتي.
  - **المقومات التاريخية والثقافية:** وتشمل المعالم التاريخية، التراث والعادات والتقاليد، الأماكن الدينية.
  - **الجوانب التنظيمية والسياسية والقانونية في البلد.**
  - **المقومات التكميلية:** مثل البنية التحتية وخدمات النقل والمطاعم والفنادق وشبكات الاتصالات التي تسهل حركة السياح.
- **الطلب السياحي**: يُمثل بالعدد الإجمالي للأشخاص الذين يسافرون أو يرغبون في السفر لاستخدام المرافق السياحية والخدمات في أماكن بعيدة عن أماكن عملهم وإقامتهم، وينتج عن تفاعل عدة عوامل مثل الدوافع الشخصية، القدرات المالية، والميول السياحية. ويقاس بعدد الزوار الذين يقصدون وجهة معينة، مع اختلاف مدة إقامتهم، التي قد تتراوح من يوم واحد إلى أكثر من شهر، وتبعًا لنوع السياحة والغرض منها. وينقسم الطلب السياحي إلى:(وهيبة، ٢٠١٢: ٣)
  - **الطلب السياحي المحلي (الداخلي):** يشمل المواطنين والمقيمين الذين يسافرون داخل حدود بلدهم، اي الانتقال من مكان الى مكان اخر داخل حدود الدولة.
  - **الطلب السياحي الدولي (الخارجي او الاجنبي):** يشمل السياح القادمين من خارج الدولة بهدف الاستمتاع بالخدمات والمعالم السياحية. ويساهم هذا النوع في دعم الاقتصاد الوطني عبر تعزيز العلاقات الدولية، وجذب الاستثمارات الأجنبية، والتعاون في مجال التسويق السياحي وخاصة التسويق الرقمي.

رابعاً: دور النشاط السياحي في تحقيق النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من أهم أدوات قياس مستوى الأداء الاقتصادي لأي مجتمع في العالم، ويمثل القوة الدافعة لتوسع الاقتصاد فهو يرصد الأنشطة الاقتصادية التي قام بها المجتمع خلال مدة زمنية معينة، كما يتيح لصناع السياسة الاقتصادية التعرف على ما إذا كان الاقتصاد يشهد حالة من الانكماش أو التوسع.(صباح، تايه، ٢٠١٧ : ٧)، ويعد الناتج المحلي الاجماليGDP من اهم المؤشرات التي تقيس النمو الاقتصادي في البلد، وقد تم تطويره في عام ١٩٣٤ على يد الاقتصادي(Simon Kuznets) في تقرير قدمه للكونغرس الامريكي بهدف تقدير حجم انتاج السلع والخدمات في الاقتصاد الامريكي، ويقيس هذا المؤشر كفاءة الأداء الاقتصادي وتطور مستوى الدخل الذي يمكن ان يعبر عن مستوى الرفاه الاقتصادي لافراد المجتمع، فيرتفع اوقات الرخاء وينخفض اوقات الركود(مجدي، ٢٠٢١: ٨-٩). ويعرف النمو الاقتصادي بانه اجمالي القيمة السوقية لكل ما يتم انتاجه من السلع والخدمات النهائية المنتجة بواسطة عناصر انتاج محلية واجنبية داخل الحدود الجغرافية للبلد خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة. (IMF,2020)

تسعى معظم دول العالم ايا كان نظامها الاقتصادي ومهما كانت درجة التقدم والتخلف فيها الى تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة. وقد كان الازدهار الاقتصادي سابقاً مرتبطاً بالنمو في القطاعات الاقتصادية الرئيسية كالزراعة والصناعة، بالإضافة الى تدفق راس المال الأجنبي والانفتاح الاقتصادي دون الاشارة او الاهتمام بالدور الذي يمكن ان تلعبه القطاعات الاخرى كالسياحة في تحقيق النمو الاقتصادي(عياض واخرون، ٢٠١٩: ٨٨)، ولكن في الوقت الحالي اصبح النشاط السياحي من المحركات الرئيسة

للنمو الاقتصادي، نظرًا لدوره في تحفيز العديد من القطاعات الاقتصادية وتعزيز التنمية المستدامة، ما ادى بالعديد من الدول العالم التي تفتقر للبيئة السياحية الى تأسيس وبناء مشاريع سياحية اصطناعية كعامل جذب استثماري للسياح، لأنه يسهم في زيادة دخل الفرد والدخل القومي(جلولي،٢٠٢٠: ٢٧٤). وتساهم السياحة في زيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي في البلد من خلال:

- تعد الايرادات السياحية مصدرا مهما لزيادة الايرادات العامة من خلال العوائد المحققة من رسوم دخول المواقع السياحية، والضرائب المفروضة على السلع والخدمات السياحية، مثل ضريبة القيمة المضافة ورسوم المغادرة ورسوم الخدمات في المطاعم والفنادق. وكلما ارتفع عدد السياح أو زادت رسوم الدخول إلى المواقع السياحية زادت الإيرادات الحكومية، مما يعزز ميزانية الدولة ويدعم تمويل المشروعات التنموية وبالتالي زيادة الناتج المحلي الاجمالي.
- تعد السياحة بديلاً مهما لتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية كالزراعة والصناعة والنفط.
- ان إنفاق الأموال من قبل السياح على الإقامة والتسوق والمطاعم والترفيه والمنتجات والخدمات المحلية اي شراء السلع والخدمات المحلية (الطلب السياحي) يؤدي الى تحفيز النمو الاقتصادي اي زيادة الانتاج المحلي في مختلف القطاعات وبالتالي دعم المشاريع او تحفيز الصناعات المحلية مما يزيد من قيمة الناتج المحلي الإجمالي. (حدادة،٢٠١٩:١٩-٢٠)
- يوفر النشاط السياحي فرص عمل بشكل مباشر وغير مباشر في مختلف المجالات مثل الفنادق والمطاعم والنقل ومجالات اخرى ذات روابط امامية وخلفية مع القطاع السياحي مثل الحرف اليدوية والمأكولات والمشروبات المحلية، مما يؤدي الى تخفيض معدلات البطالة ويعزز الدخل الفردي وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. (مربعي،٢٠١٢: ٤)
- تتطلب السياحة بنية تحتية قوية (مواصلات، فنادق، مرافق ترفيهية) بالإضافة الى البنية التحتية الرقمية، وهذا ما يدفع الحكومات والقطاع الخاص إلى ضخ استثمارات كبيرة في هذا القطاع، فهذه الاستثمارات تعزز النشاط الاقتصادي وتحقق تأثيرا مضاعفًا في مختلف القطاعات الاخرى في البلد ويخلق فرص عمل وبالتالي تحسين المستوى المعيشي من خلال زيادة دخل الأفراد، مما يعزز الطلب المحلي ويسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي. (جلولي،٢٠٢٠: ٢٧٤).
- تحفيز الاستثمارات المحلية والاجنبية وجذبها الى مشاريع البنية التحتية السياحية كالفنادق والمنتجعات والمطارات والمطاعم يعزز من قدرتها على استقبال المزيد من السياح، والذي يجلب العملات او النقد الاجنبي الى داخل البلد، وهذه الايرادات تساعد في تعزيز الاحتياطيات النقدية وتقليل العجز في ميزان المدفوعات ويدعم الاستقرار الاقتصادي وبالتالي تتمكن الدولة من تمويل مشاريع تنموية وخدمية تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي. (دلي، ٢٠١٩: ٦٠-٦١).
- تساهم **السياحة الرقمية** في تسريع معدلات النمو الاقتصادي من خلال توظيف التقنيات الحديثة مثل الحجز الإلكتروني، والتسويق الرقمي، ووسائل الدفع الالكتروني، واستخدام الواقع الافتراضي والمعزز، والذكاء الاصطناعي وانترنت الاشياء مما يؤدي الى زيادة القدرة التنافسية للوجهات السياحية عالميًا.

نتيجة لما تقدم، يمكن القول بان السياحة تحظى بأهمية كبيرة من قبل الحكومات سواء في البلدان النامية او المتقدمة، كونها محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي وركيزة اساسية من ركائز التنمية الاقتصادية، حيث يسهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي من خلال تحفيز الطلب والاستثمارات وخلق فرص العمل وتحسين ميزان المدفوعات. فبالنسبة للدول النامية ومنها العراق اصبحت تهتم بتنمية القطاع السياحي كجزء من استراتيجياتها الاقتصادية لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي وحل مشكلة البطالة والحصول على مصدر بديل للإيرادات النفطية.

المبحث الثالث: تحليل واقع مؤشرات النشاط السياحي في العراق واقليم كوردستان العراق

اولاً: تحليل واقع مؤشرات النشاط السياحي في العراق

١- واقع السياحة في العراق

يتكون السوق السياحي من العرض والطلب السياحيين، فالطلب السياحي يتمثل بإجمالي عدد السياح الوافدين الى المنطقة السياحية من المواطنين والأجانب، ويعد الطلب السياحي في العراق مرن وليس موسمي، ويرجع سبب ذلك الى التنوع المناخي المتوفر فيه، ويتكون من مجموع الخدمات السياحية أو ما يسمى بالمنتوج السياحي التي يطلبها السياح اثناء رحلاتهم السياحية ومن هذه الخدمات: خدمة النقل والأيواء والطعام والشراب والترفيه والسلع. ونتيجة الحروب التي شهدتها البلاد منذ عام ١٩٨٠، وما تلاها من حرب الخليج عام ١٩٩١ التي كبدت خسائر كبيرة للبلاد بسبب العزلة التامة التي أصبح فيها العراقيون نتيجة الحصار الاقتصادي، مما نتجت عنها معدلات صفرية في أعداد السياح الوافدين للبلاد، رغم وجود مئات المواقع التاريخية والدينية والتراثية المهمة. ولكن هذه العزلة انكسرت بعد عام ٢٠٠٣ عقب التدخل الأميركي وإسقاط النظام البعثي، حيث تم اتخاذ اجراءات عديدة لتحسين القطاع السياحي ولكن عدم الاستقرار الامني وظهور تنظيم داعش جعل نظرة العالم الى العراق تقتصر على مشاهد الدمار وعدم الامان مما قل عدد السياح الاجانب، كما ان سوء الاوضاع المعيشية والامنية لم تخلق حافز للمواطنين المحلين على السياحة، ولكن مع ذلك تسعى الحكومة العراقية جاهدة رغم الصعوبات الى تحسين الاوضاع الامنية والاقتصادية وتحسين صورة العراق في المحافل الدولية والعمل على ترميم وتأهيل المواقع الاثرية والمراقد الدينية مما جعل القطاع السياحي يتحسن شيئا فشيئاً، اذ زار العراق في عام ٢٠٢٣ ما يقارب ٩ ملايين سائح ومن ضمنهم ٤٠٠ الف سائح اجنبي، وتعد السياحة الدينية هي الاعلى ثم يليها المواقع الاثرية والطبيعية.(هيئة السياحة، ٢٠٢٤)

اما بالنسبة للعرض السياحي فان العراق يمتلك المئات من المواقع السياحية منها الاثرية والدينية وايضا الترفيهية اذ يمتلك اكثر من ١٢٠٠٠ موقعاً تاريخياً وثقافياً، مستفيداً من موقعه الجغرافي بوجود أعرق وأقدم الحضارات على أرضه، ويمتلك العديد من المواقع الجغرافية وظروف مناخية تساعد على إقامة وإنشاء مناطق سياحية والاستفادة منها واستثمارها، وهذا الى جانب المقوم

التاريخي المتمثل بالمعالم الاثرية الموجودة في العراق بالإضافة الى وجود العديد من الاماكن المقدسة التي يقصدها الناس لغرض العبادة وكذلك المواقع الترفيهية والفنادق(جاسم ، شفيق ،٢٠٢١: ٨٥). فالكثير من المدن والاقاليم في العالم قد تمتلك مورداً واحداً يمكن تنميته والاستفادة منه ولكن في العراق تتنوع وتتعدد الموارد والمقومات السياحية المتمثلة بالمراقد والمعالم الدينية والتاريخية والاثرية والجغرافية والطبيعية، فضلاً عن مقومات السياحة الوظيفية المتمثلة بالمشاركة في المعارض التجارية والاسلامية واقامة المؤتمرات العلمية، وكذلك المناسبات والاعياد الدينية بحيث تشكل مورد لجذب السياح المحليين والأجانب (بهيمي، بدون تاريخ: ٢٤).

يعد النشاط السياحي محركاً لعديد من الانشطة المرافقة له فهو يدعم القيمة المضافة في النشاط الاقتصادي، حيث ترافقه العديد من الخدمات سواء من خدمات النقل او الخدمات الفندقية أو المطاعم وغيرها، مما يدل على أن السياحة من الأنشطة المولدة للأعمال والمعززة لمصادر الدخل، ومما يجعله احد مصادر الايرادات العامة في الموازنة وبالتالي تقليل الاعتماد على مورد النفط وزيادة الاستثمار وخلق الوظائف وتحسن مستوى المعيشة والحد من الفقر والبطالة وتحسين ميزان المدفوعات وزيادة الفرص الاستثمارية المربحة ويمكن للقطاع الخاص لعب دور كبير لما يمتلكه من قدرة في تعزيز المزايا التنافسية للمشاريع السياحية، وايجاد الوسائل الممكنة لجذب السياح الاجانب، ولكن القطاع السياحي في العراق ما يزال يعاني من الاهمال وعدم الاهتمام من قبل واضعي السياسات العامة للدولة ولم يشكل مورداً مهماً في موازنات السنوات الماضية، ولم تُولِ الحكومات التي جاءت بعد ٢٠٠٣ أهمية كبيرة لتطويره، خصوصاً بعد الانفتاح الاقتصادي الذي شهده خاصة بعد تحول الاقتصاد العراقي بعد(٢٠٠٣) الى اقتصاد السوق، اذ لم يعط النشاط السياحي الاهمية التي يستحقها من حيث التخصيصات المالية في الموازنات السنوية للدولة حتى انه لا يتم التعامل مع القطاع السياحي كقطاع مستقل وانما يتم التعامل معه او دمجه ضمن قطاع الجملة والمفرد والفنادق بالرغم من توصيات المنظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة بضرورة التعامل مع النشاط السياحي كقطاع مستقل ضمن حسابات الدخل القومي. (دلي، ٢٠١٩: ٦١).

كما يعاني القطاع السياحي في العراق مثل بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى نتيجة سوء الظروف السياسية والاقتصادية والامنية فضلاً عن الفساد المنتشر من ضعف دور الدولة في التخطيط والتنظيم والتحفيز لتفعيل دوره، فضلاً عن الاعتماد شبه الكلي على الايرادات النفطية وما يترب على ذلك من تداعيات من التبعية والمخاطر كونه اصل ناضب والسياحة اصل غير ناضب، وبالتالي فان قطاع السياحة هو القطاع الاكثر اهلية بعد قطاع النفط في العراق، ويعتبر ثاني صناعة بعد النفط حيث يتفوق عليه من جهة الديمومة الاستمرارية، فهو ركيزة من ركائز تحقيق التنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة للجيل الحالي والاجيال القادمة، اذا استغل بشكل صحيح ومخطط فستدر على البلاد اموالاً طائلة وبالتالي التخفيف من الصعوبات ومعالجة المشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي. لذا فان قطاع السياحة في العراق بحاجة الى وضع خطط تنموية ودراسة واسعة ورؤية صحيحة في مختلف المجالات للنهوض بواقع السياحة العراقية ومواكبة الدول الاخرى.

٢- تحليل مؤشرات النشاط السياحي في العراق

يعد القطاع السياحي من القطاعات التي تمتاز بالنمو السريع في حالة توفر او تهيئة البيئة المناسبة للاستثمار في هذا القطاع، خاصة اذا توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني، كما ويمتاز في الوقت نفسه بحساسيته وتأثره بالأزمات التي تنعكس سلبا عليه. وعليه يمكن عرض وتحليل واقع مؤشرات القطاع السياحي في العراق كما يلي:

أ- مؤشر الايرادات السياحية:

تشكل الايرادات السياحية مصدرا مهما لتمويل الموازنة العامة لكثير من دول العالم رغم انخفاض قيمتها في الاقتصاد العراقي، وذلك لكونه اقتصاداً ريعياً يعتمد على ايرادات المواد الخام المصدرة مثل النفط والغاز وغيرها، والتي تشكل أكثر من (٩٠٪) من ايراداته العامة، ويلاحظ من خلال الجدول رقم (١) والشكل رقم (١) أن الايرادات العامة أخذت بالزيادة شبه المستمرة ولكن بنسب متفاوتة وذلك بسبب تأثرها وبشكل كبير جداً بالإيرادات النفطية المتذبذبة من سنة الى أخرى، ففي الفترة الممتدة من(٢٠٠٥-٢٠٠٨) استمرت بالزيادة الى ان بلغت(٨٠,٢٥٢,١٨٢) مليون دينار ثم انخفضت الى (٥٥,٢٠٩,٣٥٣) مليون دينار ويرجع السبب في ذلك الى تداعيات الأزمة المالية العالمية والتي اثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي والعراقي، ومن ثم استمرت بالارتفاع الى ان وصلت(١١٣,٨٤٠,٠٧٦)مليون دينار ولكن سوء الاوضاع الامنية نتيجة ظهور تنظيم داعش ادى الى انخفاض الايرادات العامة في عام ٢٠١٤ حيث بلغ(١٠٥,٣٦٤,٣٠١) مليون دينار ثم استمرت بالانخفاض ثم ارتفعت ثانية عام ٢٠٢٠ ثم عادت للانخفاض من جديد اذ وصلت لـ(٦٣,١٩٩,٦٨٩) مليون دينار بسبب تفشي وباء كورونا وانخفاض اسعار النفط، ومن ثم عاود الارتفاع نتيجة لعودة الحياة الى طبيعتها، مما يدل هذا على تذبذب واضح في الايرادات العامة بسبب اعتمادها بشكل رئيسي على العائدات النفطية ذو الطبيعة المتذبذبة، اما الايرادات السياحية فاستمرت بالارتفاع الى عام ٢٠١٥ (417,199) بمعدل نمو سنوي بلغت (٥٩,٦١ %) ثم انخفضت بسبب سوء الاوضاع الامنية بسبب ظهور تنظيم داعش ثم ارتفعت عام ٢٠١٩ الى(٥٧٧,٢٢٩) مليون دينار بمعدل نمو سنوي مرتفع بلغ (١١٦,٥٢٪) نتيجة التحسن في الاوضاع الامنية والاستقرار السياسي بسبب دحر الجماعات المسلحة من المدن العراقية وتحريرها، بينما في عام ٢٠٢٠ نلاحظ ان حجم الايرادات السياحية انخفضت بشكل كبير بسبب تفشي وباء كورونا في العالم واغلاق العديد من مناطق الجذب السياحي وإيقاف العمل فيها وغلق تام امام السائحين الوافدين الاجانب والمحليين في الدولة اذ بلغ (٣٨٤,٦٨٨) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (٣٣,٣٦- %)، ثم عاود الارتفاع بسبب تحسن الاوضاع والسيطرة على الوباء وعودة الحياة الى طبيعتها وفتح باب السياحة داخلياً وخارجياً. ومع ذلك ما زالت الايرادات السياحية المتحققة لا تتناسب مع سعة المقومات والامكانات والمناطق الاثرية والدينية في البلد. في حين انGDP استمر بالارتفاع لعام ٢٠١٣ وبلغ (٢٧٣,٥٨٧,٥٢٩,٢٠) مليون دينار ثم انخفض بسبب الاوضاع الامنية ومن ثم

واصل الارتفاع الى عام ٢٠١٩ بسبب تحسن اسعار النفط عالمياً والذي انعكس تأثيره بشكل ايجابي على اداء الاقتصاد العراقي، ثم انخفض عام ٢٠٢٠ الى (٢١٥,٦٦١,٥١٦,٥٠) مليون دينار بسبب جائحة كورونا ثم واصل الارتفاع نتيجة تحسن الاوضاع وصولا الى (٣٨٣,٠٦٤,١٥٢,٣٠) مليون دينار بسبب ارتفاع اسعار النفط العالمية نتيجة الحرب الروسية الاوكرانية. اما نسبة حجم مساهمة الايرادات السياحية من اجمالي الايرادات العامة للدولة للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢) تشكل اقل من ١٪، حيث بلغت في أفضل الاحوال في عام ٢٠١٦ نحو (٠,٦٥ %)، اما نسبة مساهمة حجم الايرادات السياحية من الناتج المحلي الاجمالي فكانت متذبذبة ما بين (٠,٠٤ – ٠,٢٣) اي اقل من ١٪ من الناتج، وفي أفضل الاحوال بلغت (٠,٢٣٪) عام ٢٠٢٢، وهذا يعكس حجم المساهمة المتدنية للإيرادات السياحية في الناتج المحلي الاجمالي، مما يدل على أن النمو الحاصل في الاقتصاد العراقي هو نمو متأتي من القطاع النفطي فقط. في ظل غياب الاهتمام الحكومي بالقطاعات الاخرى ومنها القطاع السياحي، حيث ان نمو السياحة في العراق ترتبط ارتباطا وثيقا بالسياسات التي تنتهجها الدولة وبالأوضاع الامنية السائدة، والذي اثر سلباً على تطور القطاع السياحي وعدم مساهمته بشكل كبير في دعم النشاط الاقتصادي في البلد.

جدول (١): نسبة مساهمة الايرادات السياحية من الايرادات العامة والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢)

السنوات	الايرادات العامة (مليون دينار)	الايرادات السياحية (مليون دينار)	معدل التغيير السنوي	نسبة الايرادات السياحية الى الايرادات العامة	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار)	نسبة الايرادات السياحية الى الناتج المحلي الاجمالي
٢٠٠٥	40,502,890	34224	---	0.084497674	73,533,000	0.046542369
٢٠٠٦	49,055,545	48740	42.41467976	0.09935676	95,588,000	0.050989664
٢٠٠٧	54,599,451	63768	30.83299138	0.116792383	111,455,813	0.057213705
٢٠٠٩	55,209,353	119,035	86.66886213	0.215606584	130,642,187.00	0.091115284
٢٠١٠	70,178,223	144,854	21.69025917	0.20640876	162,064,565.50	0.089380427
٢٠١١	108,807,392	176,273	21.69011556	0.162004618	217,327,107.40	0.081109532
٢٠١٢	119,817,224	211,492	19.97980405	0.176512185	254,225,490.70	0.083190714
٢٠١٣	113,840,076	261,392	23.59427307	0.229613339	273,587,529.20	0.095542367
٢٠١٥	72,546,345	417,199	59.60664443	0.575079282	199,715,699.90	0.208896446
٢٠١٦	54,839,219	356,557	-14.53550943	0.650186138	196,924,141.70	0.181063123
٢٠١٧	77,422,173	316,484	-11.23887625	0.408776953	225,722,375.50	0.140209405
٢٠١٨	106,569,834	266,593	-15.76414605	0.250158033	268,918,874.00	0.099135102
٢٠١٩	107,566,995	577,229	116.5206888	0.536622781	276,157,867.60	0.209021385
٢٠٢٠	63,199,689	384,688	-33.35608571	0.60868654	215,661,516.50	0.178375821
٢٠٢١	109,081,464	664,933	72.84994593	0.609574694	301,152,818.80	0.220795875
٢٠٢٢	161,697,437	883,237	32.83097696	0.5462282	383,064,152.30	0.230571562

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية لسنوات مختلفة. ووزارة التخطيط – الجهاز المركزي الاحصائي العراقي.

لم تتوفر بيانات عام ٢٠٠٨ بسبب انشغال الجهاز بأعمال التعداد وبيانات ٢٠١٤ بسبب خلية الازمة التي تعرض لها البلد.

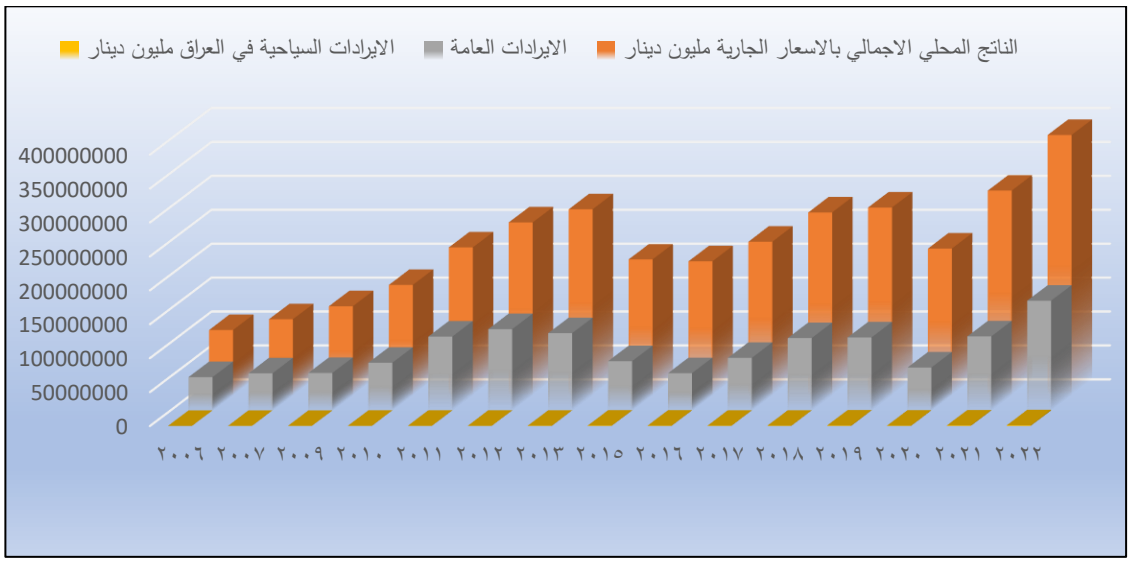

الشكل (١): حجم الايرادات السياحية والايرادات العامة والناتج المحلي الاجمالي في العراق

ب- مؤشر عدد العاملين في القطاع السياحي:

تعد السياحة من القطاعات الاقتصادية التي توفر فرصاً واسعة للعمل وذلك لتهيئتها مجالاً واسعاً لتوظيف المؤهلات العلمية الفنية وغير الفنية كافة وبصورة مباشرة او غير مباشرة. فالأنشطة السياحية قادرة على امتصاص البطالة بدرجة كبيرة وفتح مجال أوسع للعمل.(حسين، ٢٠١٢:٢٨٥) ولبيان أهمية القطاع السياحي في توفير فرص العمل في العراق، نعرض حجم القوى العاملة في هذا القطاع ونسبته الى اجمالي القوى العاملة كما هو مبين في جدول رقم (٢) والشكل رقم (١) حيث يلاحظ أن عدد العاملين في هذا القطاع خلال مدة الدراسة كان في تزايد ولكن ليس بشكل كبير، وان اكبر عدد وصل اليه اعداد العاملين في هذا القطاع كان في عام ٢٠١٩ اذ بلغ (14708) عاملا وبأعلى معدل تغيير سنوي بلغ (٦٤,٨٩٪) مقارنة بعدد العاملين في عام ٢٠١٨ والبالغة(٨٩٢٠) ويرجع السبب الى تحسن الاوضاع الامنية والاقتصادية نتيجة ارتفاع اسعار النفط، اما نسبة مساهمة عدد العاملين في هذا القطاع الى اجمالي القوى العاملة كان ضئيلا اذ تراوحت ما بين (٠,٠٥-٠,١٠)% اي لا تشكل نسبة ١٪ من اجمالي القوى العاملة، ويعزي ذلك الى زيادة الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الاخرى (كالنفط) مقارنة بالقطاع السياحي مما يعني بأن القطاع السياحي في العراق يلعب دورا ضئيلا في توفير فرص العمل والسبب يعود الى عدم الدعم الحكومي لهذا القطاع وعدم استغلال الامكانات السياحية المتوفرة، وبالرغم من الجهود المبذولة لتحسين دور هذا القطاع الا إنها لاتزال ضعيفة ودون المستوى المطلوب.

جدول (٢): نسبة مساهمة عدد العاملين في القطاع السياحي الى اجمالي القوى العاملة في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢)

السنوات	عدد العاملين في القطاع السياحي	معدل التغير السنوي	اجمالي القوى العاملة	نسبة عدد العاملين في القطاع السياحي الى اجمالي القوى العاملة
٢٠٠٥	4789	-	6897082	0.07
٢٠٠٦	3349	-30.07	6967997	0.05
٢٠٠٧	4574	36.58	6932361	0.07
٢٠٠٩	6065	32.60	7347180	0.08
٢٠١٠	6071	0.10	7588942	0.08
٢٠١١	7109	17.10	7854695	0.09
٢٠١٢	7491	5.37	8207067	0.09
٢٠١٣	8830	17.88	8827667	0.10
٢٠١٥	8182	-7.34	9709072	0.08
٢٠١٦	9132	11.61	10025430	0.09
2017	10167	11.33	10020634	0.10
2018	8920	-12.27	10315657	0.09
2019	14708	64.89	10543641	0.14
2020	12989	-11.69	10307044	0.13
2021	6827	-47.44	10683686	0.06
2022	7709	12.92	11356412	0.07

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على: - البنك الدولي. - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي الاحصائي العراقي.

ملاحظة: لا تتوفر بيانات عام ٢٠٠٨ بسبب انشغال الجهاز بأعمال التعداد، وبيانات عام ٢٠١٤ بسبب خلية الازمة التي تعرض لها البلد

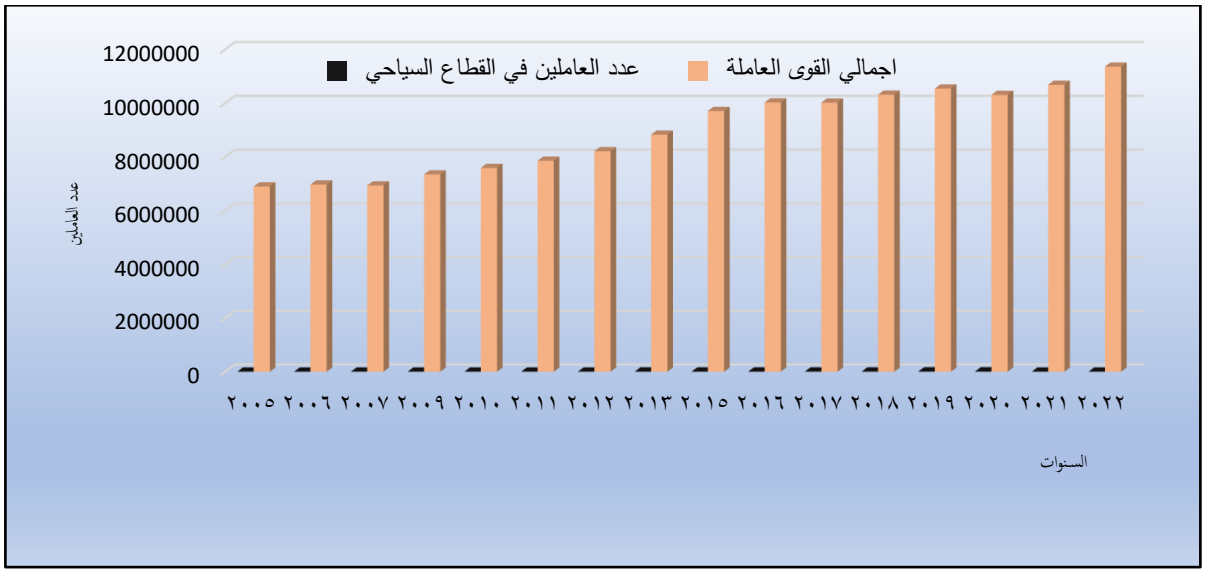

شكل (٢): مساهمة عدد العاملين في القطاع السياحي الى اجمالي القوة العاملة في العراق

ت- مؤشر حجم الاستثمار السياحي:

يتكون الاستثمار المحلي من الاستثمار العام (الحكومي) والاستثمار الخاص(القطاع الخاص)، ويعد الاستثمار السياحي جزء من الاستثمار المحلي سواء كان من القطاع الخاص او العام، ويخضع لشروطه وليس بمعزل عنه، فالاستثمار السياحي عبارة عن مجموع ما ينفق في قطاع السياحة وما تستقطبه الدولة من استثمارات اجنبية موجهة لهذا القطاع، فعملية الاستثمار السياحي تتمثل باستثمار رأس المال المادي والبشري في بناء المدن السياحية والمنتجعات والفنادق ومجمعات الايواء والمطاعم ودعم المشاريع الصغيرة واقامة وتطوير بنية تحتية كالشوارع والنقل والمواصلات والاتصالات والكهرباء والصحة وخدمات الصرف الصِحي وغيرها من الخدمات السياحية، وكل ذلك بهدف زيادة الدخل أو زيادة الإيرادات للدولة او توفير فرص العمل للتقليل من البطالة والحد من المشاكل التي يعاني منها المجتمع.

بالنظر الى البيئة الاستثمارية في العراق نلاحظ انها تستوعب استثمارات اجنبية الى جانب استثمارات محلية، نظرا لحاجة العراق الى الاستثمار لإعادة الاعمار والنهوض بالاقتصاد وزيادة نموه، الامر الذي جعل من اصدار قوانين جديدة في مجال الاستثمار وتنظيم العملية الاستثمارية وتوفير المناخ الملائم لها امراً ضرورياً ليتماشى مع حاجة البلد لإعادة بناء القواعد الاقتصادية والبنية التحتية. فالاستثمار في المرافق السياحية الحيوية يزيد من نسبة مساهمة النشاط السياحي من اجمالي الاستثمار المحلي والناتج المحلي الاجمالي وبالتالي المساهمة في معالجة الكثير من المشكلات في البنية الاقتصادية العراقية من ضمنها الفقر والبطالة، فضلاً عن فتح أفاق استثمارية جديدة واسعة في القطاعات الأخرى مثل النقل والمواصلات والاتصالات والزراعة والصناعة والسكن والبنى التحتية، من خلال فتح مجال الاستثمار السياحي امام القطاع الخاص والاستثمارات الاجنبية الى جانب الاستثمار الحكومي في المرافق السياحية المختلفة. ولكن يلاحظ ان دور القطاع الخاص في عملية التنمية السياحية في العراق محدود جدا في الانشطة السياحية المختلفة، فهو يشكو من الضعف وقلة الخبرة والسعي الى تحقيق الربحية السريعة والاستثمار في أعمال المضاربة ذات العائد السريع، فضلاً عن عدم وجود حوافز ودعم مادي ومعنوي من قبل الدولة كتقديم قروض طويلة الاجل وبفائدة منخفضة خاصةً في المشاريع السياحية الكبيرة، بالإضافة الى عدم الاستقرار السياسي والامني والوضع المعيشي والفساد المنتشر مما يجعل البيئة الاستثمارية غير ملائمة للنشاط السياحي، لذلك لا يقدم المستثمر على الاستثمار في مشاريع القطاع السياحي لخوفه من احتمالات فشل المشروع او تردي العائد.(احمد، محمد، ٢٠٢٤: ١٦٠-١٦١)

يلاحظ من الجدول رقم(٣) والشكل رقم (٣) ان حجم الاستثمار في القطاع السياحي قد شهد ارتفاعا من عام٢٠٠٥ الى عام ٢٠٠٨ بواقع (٤٣٩,٦) مليون دينار في عام ٢٠٠٥ ليصل الى(٩٥٤,٤) مليون دينار في عام ٢٠٠٨ ويرجع السبب الى استقرار الوضع الاقتصادي والسياسي في العراق وانفتاح دولة العراق على العالم بعد سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ وزيارة العديد من السياح الى العراق، فضلا عن زيادة التخصيصات الاستثمارية الموجهة نحو هذا القطاع، ولكن انخفض عام ٢٠٠٩ الى (٥٨٥,٠) مليون دينار نتيجة الازمة المالية العالمية، ومن ثم واصل الارتفاع الى عام ٢٠١٣ الا انه فيما بعد انخفض نتيجة تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية والامنية وتوجه جزء كبير من الانفاق العام الى الانفاق العسكري، حيث انخفض الاستثمار المحلي بشكل عام، اما المدة ما بين ٢٠١٦ الى ٢٠١٩ فقد شهدت ارتفاعا في حجم الاستثمارات السياحية بواقع (١٧٥٠) مليون دينار عام ٢٠١٦ الى(٢٤٨٢) مليون دينار نتيجة لزيادة اسعار النفط وعودة الاستقرار الى البلد وزيادة التخصيصات الاستثمارية للقطاع السياحي. اما عام ٢٠٢٠ وبسبب جائحة كورونا توقفت جميع الانشطة السياحية وتضررت بشكل كبير، اما خلال الاعوام ٢٠٢٠ الى ٢٠٢٢ لم يتم الحصول على البيانات. وفيما يتعلق بنسبة مساهمة الاستثمار السياحي من اجمالي الاستثمارات المحلية فيلاحظ بصورة عامة ان هذه النسب متذبذبة ومنخفضة جدا فأقصى نسبة وصلت له كان عام ٢٠١٨ بنسبة ٦,٧١ % ويرجع السبب الى ان اجمالي الاستثمارات المحلية ارتفعت نتيجة تحسن الاوضاع الاقتصادية بسبب ارتفاع اسعار النفط وتحسن الاوضاع الامنية، ومع ذلك فهي نسبة قليلة قياسا بأهمية هذا القطاع والدور الذي يمكن ان يقدمه للاقتصاد العراقي، وكذلك الحال بالنسبة لمساهمة حجم الاستثمار السياحي في الناتج المحلي الاجمالي فهي متذبذبة حسب الظروف ومنخفضة جدا، مما يدل على عدم اعطاء القطاع السياحي دور واهتمام كافي من قبل الحكومة بالرغم من سعيها ضمن خطة التنمية الوطنية للأعوام ٢٠١٢-٢٠٢٣ وتولي هيئة السياحة العمل على تطوير البنى التحتية وتشجيع الاستثمار من خلال زيادة اعداد المرافق السياحية ورفع مستوى الخدمات السياحية، الذي يؤدي الى توفير فرص العمل في القطاع العام والمختلط والخاص، ويكون مولد للدخل وايرادا حكوميا وبالتالي زيادة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي.(هيئة السياحة، ٢٠٢٢: ١١)

جدول (٣): نسبة مساهمة الاستثمار السياحي من الاستثمار المحلي والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢)

السنوات	الاستثمار المحلي (مليون دينار)	الاستثمار السياحي (مليون دينار)	نسبة الاستثمار السياحي الى الاستثمار المحلي	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار)	نسبة الاستثمار السياحي الى الناتج المحلي الاجمالي
٢٠٠٥	١١٧٨٨,٩	٤٣٨,٦	3.72	73,533,000	5.05956E-06
٢٠٠٨	٢١٢٦٣,٩	٩٥٤,٤	4.49	130,642,187	3.43561E-06
٢٠٠٩	١٢٤١٨,٩	٥٨٥,٠	4.71	162,064,565	2.9066E-06
٢٠١٠	٢٦٥٥٨,٠	١٠٥٣	3.96	217,327,107	1.8244E-06
٢٠١١	٢٧٣٧٩,٥	١١٧٠	4.27	254,225,490	1.6809E-06
٢٠١٢	٣٥٠٣٣,٩	١٥٠٨	4.30	273,587,529	1.57332E-06
٢٠١٣	٥٠٢٨٥,٠	٢٢٠٤	4.38	199,715,699	2.19463E-06
٢٠١٥	٤٥٥٢٨,٣	١٧٥٠	3.84	225,722,375	1.70287E-06
٢٠١٦	٢٦١١٢,٦	١٧٥٠	6.70	268,918,874	2.49211E-06
٢٠١٧	٣٢٠٠٤,٠	٢١٢٧	6.65	276,157,867	2.40661E-06

٢٠١٨	٣٣٤٣٩,١	٢٢٤٥	6.71	215,661,516	3.11307E-06
٢٠١٩	٥١٣٤٠,١	٢٤٨٢	4.83	301,152,818	1.60531E-06
٢٠٢٠	١٤٩٥١,٧	-	-	383,064,152	-
٢٠٢١	١٦٩١٦,١	-	-	73,533,000	-
٢٠٢٢	١٨١٢٣,٢	-	-	95,588,000	-

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: - بيانات وزارة التخطيط، تقرير الاقتصادي السنوي، الجهاز المركزي الاحصائي.

- زبون، امل سمر، داود، هيلين اسعد، ٢٠٢٢، الاستثمار السياحي في العراق وانعكاساته على الناتج المحلي الاجمالي وفرص التشغيل دراسة تحليلية، بحث مستل من رسالة ماجستير، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد.
- ملاحظة البيانات كانت بعملة الدولار وتم تحويلها الى العملة المحلية باستخدام سعر الصرف الرسمي خلال تلك سنوات.

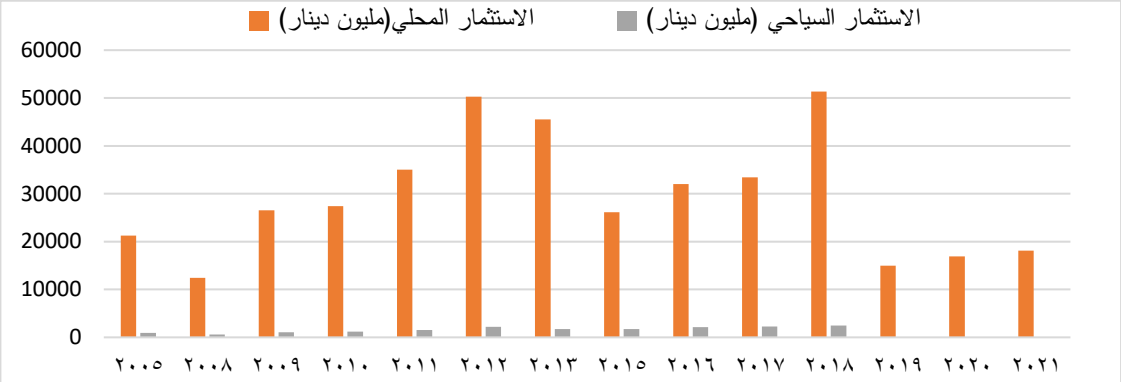

الشكل رقم (٣)

حجم مساهمة الاستثمار السياحي الى اجمالي الاستثمار المحلي

ث- مؤشرات اخرى للنشاط السياحي

تتمثل المؤشرات الاخرى للنشاط السياحي بعدد الفنادق ومجمعات الايواء السياحي والاجور والمزايا وعدد النزلاء ومجموع المصروفات لهذا القطاع، ويبين الجدول رقم (٤) والشكل رقم (٤) بان عدد الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي في تزايد من عام ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠٢٢ كنتيجة للزيادة المضطردة في اعداد السياح الى العراق، إذ ازدادت من ٤٩٢ الى ٢٤٥٧ وبمعدل تغير سنوي بلغ اقصاه في عام ٢٠٠٩ (٣٤,٥٥٪) ومن ثم تأرجح بين ارتفاع وانخفاض وصولا الى ادنى انخفاض بلغ (٠,٣٩٪) في عام ٢٠٢٠ ومن ثم واصل الارتفاع، ويرجع السبب الى سعي الحكومة جاهدة الى تحقيق الاستقرار في الوضع السياسي والامني وكذلك الانفتاح الاقتصادي والسياحي وانحسار جائحة كورونا، اما فيما يتعلق بمجموع المصروفات ومجموع الاجور والمزايا وعدد النزلاء فكان متذبذباً بين زيادة ونقصان، ففي عام ٢٠١٥ كان الانخفاض في كل منها على التوالي(٩٩,٩٧٥ ، ٣٧,٨٢٢ ، ٤,٩٢٢) ويعود السبب الى الاوضاع الامنية والسياسية غير المستقرة التي مر بها البلد وتدني مستوى معيشة الافراد، ومن ثم عاود الارتفاع وبلغ اقصاه عام ٢٠١٩ وكانت مستوياتها على التوالي (٢٠٢,٨٣٢ ، ٨٠,٨٦٣ ، ١٣,٩٩٢) وبمعدل تغير سنوي بلغ(٢٥٨,٥١ ، ١١٣,٥٨ ، ١٢٩,٥) على التوالي كنتيجة للاستقرار السياسي والامني وتحسن المستوى المعيشي للأفراد. ومن ثم عاود الانخفاض بسبب جائحة كورونا وبعد ذلك ارتفعت نتيجة لعودة الحياة الى طبيعتها.

جدول (٤): المؤشرات الاخرى للنشاط السياحي في العراق للمدة (٢٠٠٧-٢٠٢٢)

السنوات	عدد الفنادق ومجمعات الايواء السياحي	معدل التغير السنوي	مجموع المصروفات (مليون دينار)	معدل التغير السنوي	مجموع الاجور والمزايا (مليون دينار)	معدل التغير السنوي	عدد النزلاء (بالألف)	معدل التغير السنوي
٢٠٠٧	٤٩٢	-	11,744	-	12,163	-	٢,٤٩٠	-
٢٠٠٩	٦٦٢	34.55	23,446	99.65	22,225	82.73	2,270	-8.8
٢٠١٠	٧٥١	13.44	30,172	28.69	25,438	14.46	3,050	34.4
٢٠١١	٨٢٩	23.71	53,471	77.22	25,577	0.546	3,874	27.0
٢٠١٢	١٠٨٤	16.68	64,943	21.45	32,454	26.89	4,474	15.5
٢٠١٣	١٢٦٧	16.88	69,390	6.848	50,297	54.98	6,321	41.3
٢٠١٥	١٢٩٦	2.29	99,975	44.08	37,822	-24.80	4,922	-22.1
٢٠١٦	١٤٨٤	14.51	122,437	22.47	44,475	17.59	7,749	57.4
٢٠١٧	١٦١٨	9.03	113,511	-7.29	43,024	-3.26	6,125	-21.0
٢٠١٨	١٦٦٦	2.97	56,577	-50.16	37,860	-12.01	6,097	-0.5

129.5	13,992	113.58	80,863	258.51	202,832	36.97	٢٢٨٢	٢٠١٩
-44.2	7,805	-23.60	61,785	-17.01	168,344	0.39	٢٢٩١	٢٠٢٠
55.4	12,130	-51.75	29,812	52.35	256,478	0.96	٢٣١٣	٢٠٢١
6.5	12,918	41.89	42,301	8.68	278,728	6.2	٢٤٥٧	٢٠٢٢

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي الاحصائي العراقي. تقرير الاقتصادي السنوي. ٢٠٢٣
- ملاحظة: لا تتوفر بيانات عام ٢٠٠٨ بسبب انشغال الجهاز بأعمال التعداد، وبيانات عام ٢٠١٤ بسبب خلية الازمة التي تعرض لها البلد.

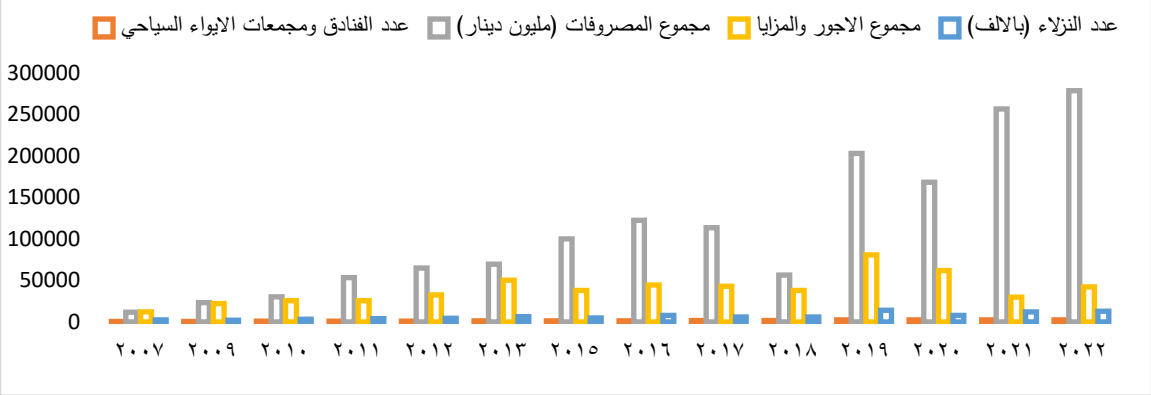

شكل (٤): مؤشرات اخرى للنشاط السياحي في العراق

ثانياً: مؤشرات النشاط السياحي في أقليم كوردستان العراق

١ـ واقع السياحة في اقليم كوردستان العراق

يتميز إقليم كوردستان العراق بامتلاك موقع استراتيجي مهمٌ وحكم ذاتي وله هيئة تشريعية مستقلة، ويتميز بامتلاكه موارد طبيعية وبشرية وفيرة واحتياطيات كبيرة من النفط والغاز، وذات ارض خصبة وبيئة مواتية للأعمال التجارية. كما يمتاز الاقليم بالتنوع المناخي والطبيعي وامتلاك العديد من المقومات والامكانات السياحية الطبيعية والجيولوجية والبشرية التي تكاد تكون متكاملة للعرض السياحي، بالإضافة الى وجود الخدمات السياحية التكميلية التي يثير الطلب السياحي عليها خلال فصول السنة الاربعة، لذلك يلاحظ زيادة ملحوظة في اعداد السياح سواء من داخل الإقليم او خارجه، مما يجعله لأن يكون في وضع ممتازٍ للاستثمار. (علي، احمد، ٢٠٢٢: ١٢٢)

تتمثل مقومات العرض السياحي في اقليم كوردستان من المناظر الطبيعية المتمثلة بالأراضي الزراعية والشلالات والمناطق الجبلية والطقس، بالإضافة الى الموقع الجغرافي المتميز حيث يشكل الحدود السياسية العراقية والتركية والايرانية، فضلاً عن المناخ وامتلاك مصادر المياه المختلفة كالأمطار والثلوج والانهار والبحيرات والمياه الجوفية والعذبة والمعدنية، وامتلاك الثروة الحيوانية، هذا الى جانب الاماكن الاثرية والتاريخية والدينية. وتشتهر محافظة اربيل بعدة اماكن سياحية منها قلعة اربيل ومتنزه سامي عبدالرحمن وكذلك شلال كلي علي بك ومصايف بيخال، وفي محافظة دهوك هناك اماكن سياحية جذابة منها مصيف زاويته وسولاف وجسر دلال، اما محافظة السليمانية فتمتاز بأماكنها الخلابة منها بحيرة دوكان ومصيف سرجنار وكذلك قلعة شيروانه، وفي الاونة الاخيرة اصبحت مدينة زاخو من أشهر المدن السياحية في الاقليم وذلك بسبب الدعم الحكومي والعمل عليها لتصبح من المدن السياحية المهمة، ومن الاماكن السياحية فيها جسر دلال وكورنيش زاخو وايضا قلعة زاخو. فكل هذه الاماكن تؤثر في جذب السياح الخارجين والداخليين طوال السنة الى الاقليم.

من هنا زاد اهتمام حكومة الاقليم بالقطاع السياحي والترويج له، وعملت على بناء اماكن سياحية جديدة واعادة ترميم اماكن اخرى من اجل الاستفادة منها، حيث قدمت حكومة الاقليم حزمةً متنوعة من فرص الاستثمار في مختلف القطاعات بما في ذلك السياحة. وإن سعي حكومة الإقليم لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الأمن والاستقرار السياسي يجعل كوردستان خياراً جيداً للمستثمرين الباحثين عن الفرص الاستثمارية، ففي ظل وجود بنية تحتية متطورة للضيافة وعدد متزايد من المرافق الملائمة للسياح، مثل الفنادق والمطاعم والمواقع التراثية، فخلال السنوات السابقة وافق مجلس الاستثمار الكوردستاني على أكثر من ١٨٧ مشروعاً سياحياً ، وقد تجاوز إجمالي الاستثمار في المبادرات السياحية الى ١٣ مليار دولار أمريكي واغلبها في أربيل وتليها محافظة السليمانية ودهوك. (Kurdistan Board of Investment (BOI), 2023)

٢ـ تحليل مؤشرات النشاط السياحي في اقليم كوردستان- العراق

أ- مؤشر الايرادات السياحية:

يلاحظ من الجدول رقم(٥) والشكل رقم(٥) ان حجم الايرادات السياحية في الاقليم شهدت تزايداً من عام ٢٠٠٥ الى ٢٠١٠ حيث ازداد من (٣٩,٢) مليون دولار الى (٤٥٦) مليون دولار ويعود السبب الى الاوضاع الامنية المستقرة، فضلاً عن المستوى المعيشي الجيد، ولكن بعد ٢٠١١ شهدت الايرادات السياحية تقلبات ما بين صعود وانخفاض، ففي عام ٢٠١٥ وصلت الى نسبة منخفضة بلغت(١٠١) مليون دولار وذلك بسبب الاوضاع الامنية التي مر بها البلاد بسبب هجمات الجماعات الارهابية وتأثر كل القطاعات الاقتصادية بهذه الهجمات سواء النفطية او غير النفطية، وخلال السنوات اللاحقة عاود بالازدياد نتيجة تحرر المناطق من تحت سيطرة هذه الجماعات، ولم يتم الحصول على بيانات الايرادات الساحية خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ وقد يكون السبب هو جائحة كورونا التي اجتاحت العالم واثرت بشكل كبير على جميع القطاعات وخاصة القطاع السياحي، بينما خلال عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ ازدات حجم الايرادات حتى بلغت (٤١٥,٨٦) مليون دولار في عام ٢٠٢٢ ويعود السبب الى زيادة اهتمام حكومة الاقليم بقطاع السياحة وارتفاع الوعي الشعبي بأهمية السياحة. اما مدى مساهمة حجم الايرادات السياحية من الناتج المحلي الاجمالي فهي نسبة منخفضة جدا ومتذبذبة حسب الظروف مابين (٠,٦١٪) عام ٢٠٠٥ واقصى نسبة عام ٢٠١٤ بنسبة (٤,٤٥٪) ثم انخفضت الى (٢,٢ %) عام ٢٠١٥ بسبب الظروف الامنية ثم واصل الارتفاع الى ان بلغ (٤,٢٧٪) عام ٢٠١٨، اما السنوات اللاحقة فلم تتوفر فيها البيانات لبيان نسبة المساهمة.

جدول (٥): الايرادات السياحية والناتج المحلي الاجمالي في الاقليم للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢)

السنوات	الايرادات السياحية (مليون دولار)	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)	الايرادات السياحية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
٢٠٠٧	١١٧,٤	١٢٢٧٣	0.96
٢٠٠٨	١٩٤,٥	٢٠٧٢٤	0.94
٢٠٠٩	٣٢٠,٥	١٩٦٤٥	1.63
٢٠١٠	٤٥٦	١٩٨٦٦	2.30
٢٠١١	٤١٠,٣	20513	2.00
٢٠١٢	٢٧٧,١	٢٣٦٦٧	1.17
٢٠١٣	٣٦٦,١	٢٩٠٠٠	1.26
٢٠١٤	٢٦٧,٧	٢٦٩٥١	0.99
٢٠١٥	١٠١	٢٦١٦٥	0.39
٢٠١٦	١٨٢,٨	٢٤١٤٩	0.76
٢٠١٧	٢٨٠,٢	٢٦٠٢٢	1.08
٢٠١٨	٣٢٧,١	٢٧٨٩٦	1.17
٢٠١٩	-	٢٩٧٦٩	-
٢٠٢٠	-	٣٠٦٥١	-
٢٠٢١	٢٧٦,٣٧	-	-
٢٠٢٢	٤١٥,٨٦	-	-

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: بيانات وزارة التخطيط، هيئة احصاء اقليم كوردستان.

- ملاحظة: لم تتوفر بيانات الناتج المحلي الاجمالي للسنتين ٢٠٢١ و٢٠٢٢، والايرادات السياحية للسنتين ٢٠١٩ و٢٠٢٠ بسبب جائحة كورونا.

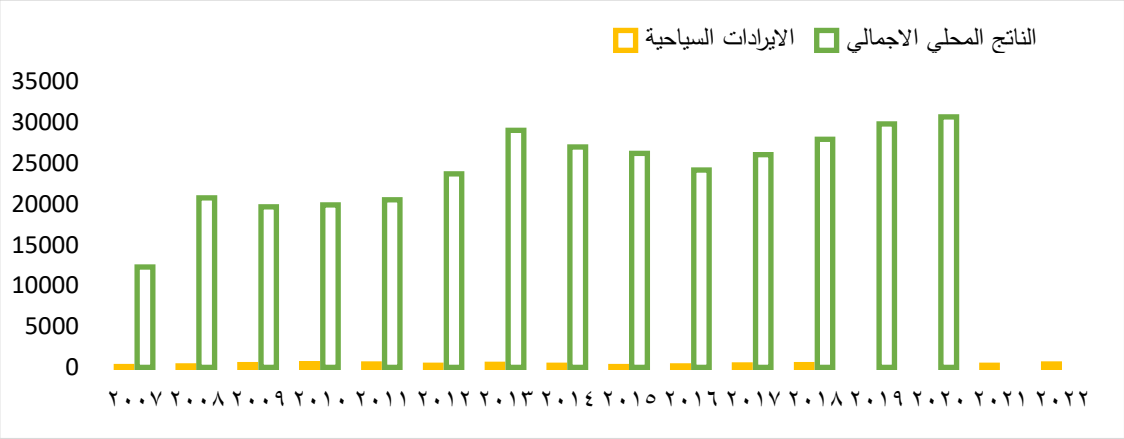

شكل (٥): حجم مساهمة الايرادات السياحية الى اجمالي الناتج المحلي في اقليم كوردستان العراق

ب- مؤشر عدد العاملين في القطاع السياحي:

تشير الاحصائيات والدراسات على ان القطاع السياحي يستوعب (١١٪) من القوى العاملة في العالم. (علي، احمد ، ٢٠٢٢: ١٣٠). ويلاحظ من الجدول رقم (٦) والشكل رقم (٦) ان عدد العاملين في القطاع السياحي واجمالي القوى العاملة في الاقليم في تزايد من عام ٢٠٠٧ الى عام ٢٠١٣ حيث كان عدد العاملين في السياحة عام ٢٠٠٧ (٢١٤٩٣) واجمالي القوى العاملة كان (١٠٢٣٩٧٨) وبنسبة مساهمة (٢,١٪) واستمرت في النمو وبنسب متفاوتة الى سنة ٢٠١٣ حيث بلغ عدد العاملين في قطاع السياحة (٢٦٣٨٧) بنسبة مساهمة (2.18%) من اجمالي القوى العاملة البالغة (١٣٣٩٦٨٧) في نفس العام، نتيجة زيادة عدد المشاريع في القطاع السياحي في الاقليم ويرجع السبب الى الاستقرار الامني والسياسي والاقتصادي، اما في عامي(٢٠١٤،٢٠١٥) انخفض عدد العاملين في القطاع السياحي الى (١٥٧٧٧ ، ١٢٣٩٧) وانخفض اجمالي القوى العاملة في عام ٢٠١٤ وبلغ (١٠٧٥٦٥٦) ثم ارتفع عام ٢٠١٥، اما نسبة مساهمة عدد العاملين الى اجمالي قوي العاملة خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ كانت (١,٤٧ %، ٠,٩٠ %) على التوالي، نتيجة الاضطرابات الامنية في العراق والاقليم نتيجة الحرب ضد تنظيم داعش، وكذلك الازمة المالية في الاقليم وعدم صرف الموازنة من قبل الحكومة الفيدرالية، ثم ارتفع عدد العاملين في السياحة من عام ٢٠١٦ الى ٢٠٢٢) اذ بلغ ٢٣٤١٣ في ٢٠١٦ ثم واصل الارتفاع الى ان بلغ ٣٣١٥٢ عام ٢٠٢٢، كما تصاعدت نسبة مساهمته من اجمالي قوى العاملة من(٢,٠٤٪) عام ٢٠١٦ الى عام ٢٠٢٠ وبلغت نسبة المساهمة(٢,٩٥٪) وقد يكون نتيجة الانخفاض في اجمالي الايدي العاملة البالغ(١٠٩٤٠٩٨) نتيجة فرض الحجر الصحي واغلاق العديد من الشركات واماكن العمل بسبب انتشار فايروس كورونا(كوفيد-١٩)، وفي سنة ٢٠٢٢ ازدادت نسبة مساهمة عدد الايدي العاملة في القطاع السياحي الى اجمالي قوى العاملة نتيجة عودة الحياة الى طبيعتها. مع هذا فان نسبة مساهمة القطاع السياحي في توفير فرص العمل والتشغيل والقضاء على البطالة قليلة فأقصى نسبة كانت في عام ٢٠٢٠ وبنسبة قليلة جدا بلغت (٢,٩٥٪)، مما يدل على عدم فعالية القطاع السياحي في الاقليم.

جدول (٦): نسبة عدد العاملين في قطاع السياحي الى اجمالي القوى العاملة في اقليم كوردستان العراق للمدة (٢٠٠٧-٢٠٢٢)

السنوات	عدد العاملين في قطاع السياحة	اجمالي القوى العاملة	نسبة مساهمة عدد العاملين / اجمالي القوى العاملة
٢٠٠٧	٢١٤٩٣	١٠٢٣٩٧٨	2.1
٢٠٠٨	٢٢٦٢٤	١٠٦٦٥٢٣	2.12
٢٠٠٩	٢٣٨١٥	١٠٩٩٠٦٧	2.17
٢٠١٠	٢٥٠٦٨	١١٣١٦١٢	2.22
٢٠١١	٢٦٣٨٧	١١٦٤١٥٦	2.27
٢٠١٢	٢٧٧٧٦	١١٩٦٧٠١	2.32
٢٠١٣	٢٩٢٣٨	١٣٣٩٦٨٧	2.18
٢٠١٤	١٥٧٧٧	١٠٧٥٦٥٦	1.47
٢٠١٥	١٢٣٩٧	١٣٨٢٢٨٥	0.89
٢٠١٦	٢٣٤١٣	١١٤٦٩١٨	2.04
2017	٢٩٢٨١	١٢٥٩٢٠٠	2.32
2018	٣٠١٧٣	١١٢٠٨٤٨	2.69
2019	٣١٤٤٨	١٢٢٠٠٧٣	2.58
2020	٣٢٢٤٥	١٠٩٤٠٩٨	2.95
2021	٣٢٠٤١	١١٨١٥٩١	2.71
٢٠٢٢	٣٣١٥٢	١١٩٠٥٢٢	٢,٧٨

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على: بيانات وزارة التخطيط، هيئة احصاء اقليم كوردستان.

علي، دنيا محمد، احمد، اسود قادر، ٢٠٢٢، دور الامكانات السياحية في الاستثمار السياحي في اقليم كوردستان العراق للفترة (٢٠٠٧-٢٠٢١).

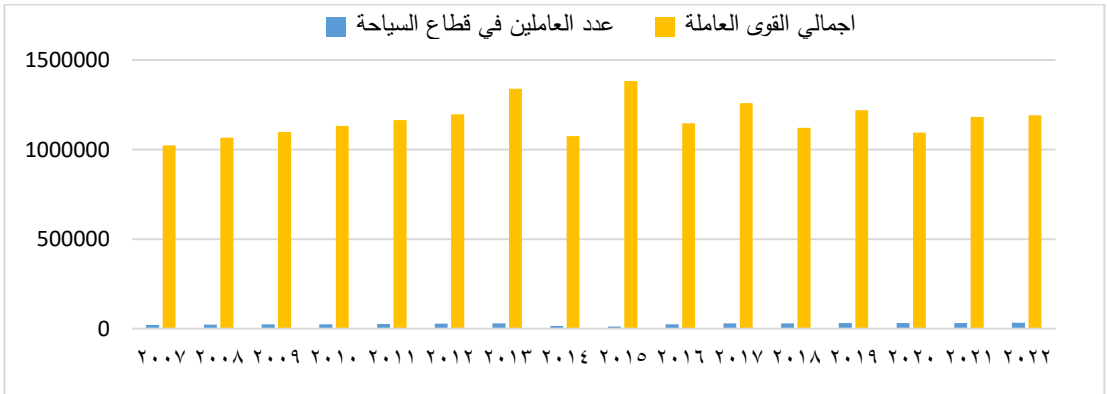

شكل (٦): حجم مساهمة القوى العاملة في القطاع السياحي الى اجمالي القوى العاملة في اقليم كوردستان العراق للمدة (٢٠٠٧-٢٠٢٢)

ت- مؤشر حجم الاستثمار السياحي:

يلاحظ من الجدول رقم (٧) ان حجم الاستثمار السياحي في ٢٠٠٧ كان(٥٠٧) مليون دولار ثم الارتفاع الى (٣٠٥) مليون دولار عام ٢٠٠٩ ثم انخفض في عام ٢٠١٠ الى ان وصل (١٦٨) مليون دولار نتيجة تداعيات الازمة المالية العالمية ثم بدا الارتفاع نتيجة تعافي العالم من الازمة المالية ونتيجة الاستقرار الامني والاقتصادي، الى ان وصل الى اعلى حد في عام ٢٠١٣ حيث بلغ (٣٣١٧)مليون دولار، ونتيجة لظهور تنظيم داعش في عام ٢٠١٤ بدا بالانخفاض الى (٧٨٤) مليون دولار نتيجة حدوث اضطرابات امنية وسياسية في العراق بما فيها اقليم كوردستان حتى وصل الى ادنى حد له عام ٢٠١٦ اصبح بحدود (١٥) مليون دولار واستمر هذا الانخفاض الى عام ٢٠١٧ وذلك بسبب حدوث ازمة مالية داخلية بسبب اضطرابات سياسية بين الحكومة المركزية والاقليم نتيجة اجراء استفتاء استقلال الاقليم ،ومن ثم عاود الارتفاع الى عام ٢٠١٩ حيث بلغ (١٠٢٧)مليون دولار ومن ثم انخفض نتيجة تفشي جائحة كورونا، وبدأ بالارتفاع عام ٢٠٢١ حيث وصل الى اقصى حد له اذ بلغ (٦٩٩٥) مليون ودلار، اما نسبة مساهمة الاستثمار السياحي الى GDP كانت منخفضة جدا ومتذبذبة فأدنى حد وصل له كان عام ٢٠١٦ اذ بلغت نسبة المساهمة (٠,٠٦ %) بسبب الازمة المالية الداخلية في الاقليم وعدم صرف الرواتب، اما اعلى نسبة فكانت في عام ٢٠٢١ اذ بلغت (١٩,٩٧٪) ذلك بسبب التسهيلات التي قدمتها حكومة الاقليم لتشجيع المستثمرين، وصادفت انتهاء جائحة كورونا مما دفع الناس الى الخروج من العزلة وعودة السفر والسياحة.

جدول (٧): حجم مساهمة الاستثمار السياحي في الناتج المحلي الاجمالي في الاقليم للمدة (٢٠٠٧-٢٠٢٢)

السنوات	الاستثمار السياحي (مليون دولار)	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)	نسبة مساهمة الاستثمار السياحي الى الناتج المحلي الاجمالي
٢٠٠٧	٥٠٧	١٢٢٧٣	4.13
٢٠٠٨	٥١٤	٢٠٧٢٤	2.48
٢٠٠٩	٣٠٥	١٩٦٤٥	1.55
٢٠١٠	١٦٨	١٩٨٦٦	0.85
٢٠١١	٦٣٣	٢٠٥١٣	3.09
٢٠١٢	٣١٨	٢٣٦٦٧	1.34
٢٠١٣	٣١٧٣	٢٩٠٠٠	11.44
٢٠١٤	٧٨٤	٢٦٩٥١	2.91
٢٠١٥	٥٦	٢٦١٦٥	0.21
٢٠١٦	١٥	٢٤١٤٩	0.06
٢٠١٧	٣٨	٢٦٠٢٢	0.15
٢٠١٨	١٠١	٢٧٨٩٦	0.36
٢٠١٩	١٠٢٩	٢٩٧٦٩	3.46
٢٠٢٠	١٢٣	٣٠٦٥١	0.40
٢٠٢١	٦٩٩٥	٣٦٨٧٤	١٨,٩٧

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على: هيئة الاستثمار في إقليم كوردستان، تقارير سنوية للاستثمار في اقليم كوردستان العراق ٢٠٢١

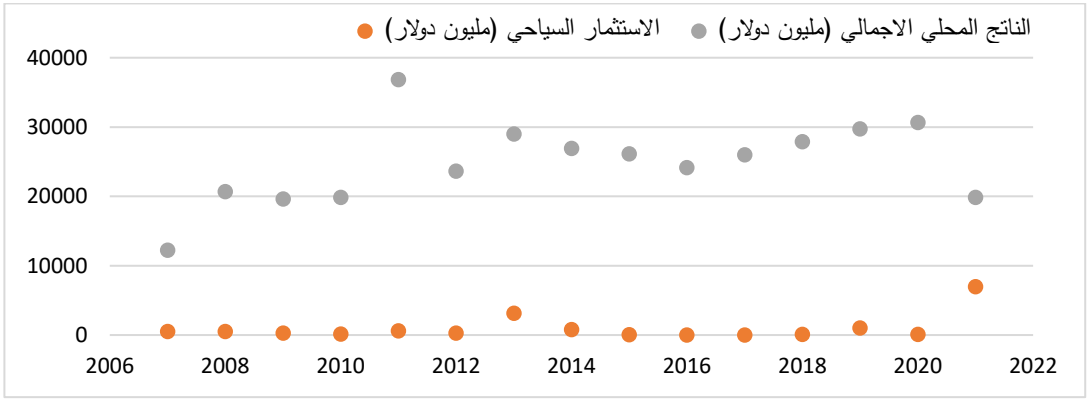

شكل (٧): حجم مساهمة الاستثمار السياحي الى الناتج المحلي الاجمالي في الإقليم للمدة (٢٠٠٧-٢٠٢١)

٣- المعوقات والتحديات التي تواجه القطاع السياحي في العراق والاقليم.

تختلف المعوقات والتحديات التي تواجه القطاع السياحي في اي بلد من بلدان العالم باختلاف مستويات التقدم الاقتصادي والحضاري في البلد. ويواجه القطاع السياحي في العراق واقليم كوردستان العديد من العقبات التي تؤثر على تطوره ونموه، وأدى الى اضعاف دوره في النشاط الاقتصادي على الرغم من امتلاكهما مقومات وموارد كفيلة للنهوض بواقع النشاط السياحي، الا انه لم يحظى بالاهتمام المطلوب من الجهات المعنية. ويمكن عرض اهم هذه المعوقات والتحديات بالآتي:

- عدم وجود استراتيجية واضحة حول كيفية تطوير القطاع السياحي وتفعيل دوره في الاقتصاد، بالإضافة الى عزل القطاع الخاص وتهميش دوره في الاقتصاد نتيجة لهيمنة القطاع العام على معظم الاستثمارات، فضلاً عن قلة الاستثمارات الموجهة من قبل الدولة واقتصارها على جوانب ضيقة وعزوف القطاع الخاص المحلي والاجنبي للاستثمار في هذا القطاع بسبب الظروف الامنية، كما ويتطلب الاستثمار السياحي موارد مالية ضخمة لإنشاء المرافق والمؤسسات السياحية.
- عدم وجود استقرار اقتصادي في العراق والاقليم فضلاً عن الفساد المنتشر سبب رئيسي لعدم جذب الاستثمارات السياحية المحلية والاجنبية، فمثلا عامل التضخم يوثر سلباً على العملية الاستثمارية السياحية حيث يؤدي الى نفور المستثمر الاجنبي.
- تدني مستوى المؤسسات المالية في العراق وعدم فعالية السوق المالي وسيطرة المصارف الحكومية على القطاع المالي، حيث تمنح قروض عادية قصيرة ومتوسطة الاجل لجميع القطاعات دون مراعاة طبيعة القطاع السياحي الذي يحتاج الى قروض طويلة الاجل، مما ادى الى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في هذا القطاع.
- القوانين والإجراءات الادارية الكثيرة والمعقدة كإجراءات الحصول على التراخيص والموافقات التي يمكن أن تكون معوقة للشركات السياحية والمستثمرين والمسافرين لتنفيذ العمليات بسهولة، كما ان وجود قوانين ولوائح غير مناسبة أو غير محدثة يمكن أن يعيق تطوير القطاع السياحي ويثني المستثمرين عن الاستثمار فيه. (زبون، داؤد، ٢٠٢٢: ٢١-٢٢)
- تعاني معظم المناطق في العراق من انعدام الاستقرار الأمني والسياسي بسبب النزاعات الداخلية والتهديدات الإرهابية مقارنة بالاستقرار النسبي في الاقليم الذي يسوده الاستقرار الامني والسياسي، وهذا ما يجعل السياح يترددون في زيارة العراق مقارنة بالإقليم، مما يؤثر سلبًا على عدد الزوار والإيرادات السياحية، وبالتالي هذا يؤثر سلباً على جاذبية العراق كوجهة سياحية.
- تعاني البنية التحتية السياحية كالطرق والمطارات ووسائل النقل والاتصالات والفنادق من مشاكل كثيرة وتحتاج الى تحسينات كبيرة لانها تحد قدرات المستثمر الخاص ورغبته في توجيه رؤوس امواله نحو الاستثمار في مناطق الجذب السياحي، كما انها غير كافية لتلبية احتياجات السياح كقلة الفنادق والكهرباء والمرافق السياحية وغياب النقل العام الموثوق، مما يؤثر سلباً على حركة تنقل السياح داخل البلاد ويؤثر على راحتهم ورفاهيتهم، مما يقلل من جاذبية البلد كمقصد سياحي.
- ضعف الوعي السياحي لدى افراد المجتمع حول اهمية السياحة وضرورة الحفاظ على المعالم السياحية للبلد، وعدم الاهتمام بالمواقع الاثرية والدينية والمباني التاريخية، بالإضافة الى عدم الاهتمام بأعمال الصيانة والترميم.
- هناك العديد من المواقع التاريخية والطبيعية والاثرية في البلد ولكنها غير معروفة للكثير من السياح بسبب قلة الترويج، فعدم وجود استراتيجيات واضحة للتسويق والترويج للمواقع السياحية يؤدي إلى انخفاض عدد الزوار وبالتالي انخفاض الايرادات السياحية. (بريهي، ٢٠١١: ٣٣-٣٤)
- افتقار العديد من المناطق السياحية إلى الخدمات السياحية الأساسية مثل المطاعم والمحلات التجارية والأنشطة الترفيهية، بالإضافة الى الافتقار الى الخدمات الصحية في المناطق السياحية وخاصة البعيدة عن مراكز المدن، لان المراكز الصحية الموجودة لا تكفي احتياجات المناطق السياحية.
- نقص في الكوادر المؤهلة والمدربة في مجال السياحة لتقديم خدمات سياحية عالية الجودة، فعدم وجود برامج تدريب وتعليم متقدمة للعاملين في القطاع السياحي يؤثر سلبًا على جودة الخدمات المقدمة للسياح.
- التلوث البيئي وتدهوره وسوء استغلال الموارد الطبيعية وتدني مستوى النظافة العامة في المناطق السياحية يقلل من جاذبية المواقع السياحية وقدرتها على استقطاب السياح الذين يبحثون عن اماكن نظيفة وجميلة.
- ضعف او غياب البنية التحتية الرقمية وقلة الاعتماد على المنصات والتقنيات الرقمية في مسالة الحجز والتسويق والدفع الالكتروني، فضلا عن ضعف الوعي بأهمية هذا المجال لمواكبة التطورات العالمية في السياحة الذكية. (عمر، احمد، ٢٠١٨: ٨-٩)

لذا يمكن القول ان كل هذه المعوقات تشكل عقبات كبيرة أمام تطوير وتنمية القطاع السياحي في العراق والاقليم، إلا أن التغلب على هذه العقبات ووضع استراتيجية واضحة يمكن أن يسهم بشكل كبير في تعزيز جاذبية البلد كمقصد سياحي ويدعم نموه الاقتصادي.

المبحث الرابع: تقدير وتحليل اثر مؤشرات النشاط السياحي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٢)

اولاً: توصيف متغيرات الأنموذج: Model's Variables Description

تعتبر مرحلة توصيف او صياغة الأنموذج القياسي من أهم مراحل بناء الانموذج، حيث يتم الاعتماد على النظرية الاقتصادية في تحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية داخل الأنموذج. وقد تم تحويل البيانات من السنوية الى ربع سنوية بهدف زيادة عدد المشاهدات ولتجنب مشاكل النموذج القياسي ومن ثم تحويلها الى الصيغة اللوغارتمية، وتتمثل هذه المتغيرات بـ:

١. الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية ويرمز له أختصاراً بالرمز (Y) وهو المتغير التابع.
٢. الايرادات السياحية ويرمز له اختصارا بالرمز (X1) وهو المتغير المستقل الاول.
٣. مؤشر عدد العاملين في القطاع السياحي ويرمز له إختصاراً بالرمز (X2) وهو المتغير المستقل الثاني.
٤. مؤشر اسعار المستهلك ويرمز له إختصاراً بالرمز (X3) وهو المتغير المستقل الثالث.
٥. مؤشر الانفاق العام ويرمز له إختصاراً بالرمز (X٤) وهو المتغير المستقل الرابع.
٦. مؤشر مدركات الفساد ويرمز له اختصارا بـ (X5) وهو المتغير المستقل الخامس ويمثل تقييمًا لمدركات الفساد في القطاع العام، وكلما اقتربت قيمته من الصفر دلّت على فساد شديد، وكلما اقتربت من ١٠٠ دلّت على نزاهة عالية.

ثانياً: تحليل السلاسل الزمنية

١ـ اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (جذر الوحدة):

تعرف السلسلة الزمنية بانها قيم ظاهرة لمؤشر احصائي يتم ترتيبها وفقا للزمن ربما تكون سنوية او فصلية او شهرية او يومية، وان كل فترة زمنية تقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة، بهدف معرفة طبيعة التغيرات التي تتعرض لها القيم خلال هذه الفترة الزمنية والقيام بالتقديرات والتنبؤات المستقبلية.(كلابي، ٢٠١٨ : ٩) وتعد إستقرارية السلاسل الزمنية شرطاً أساسياً في دراسة تحليلها، فغياب الإستقرارية يؤدي إلى مشاكل قياسية متمثلة في ما يعرف بالانحدار الزائف والتي تجعل معظم الاختبارات الإحصائية مضللة، ويقصد باستقرارية السلاسل الزمنية ان يكون المتوسط والتباين وتراكيب الارتباط الذاتي ثابتة لا تتغير مع الزمن، اي السلسلة متجانسة زمنياً.(المرشدي، ٢٠٢١: ٨)

يعد اختبار جذر الوحدة من اهم الاساليب لفحص مدى استقرارية السلاسل الزمنية، ويلاحظ بإن الكثير من هذه السلاسل قد تكون غير مستقرة في المستوى، وهذا مايجعل إستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية(OLS) غير ملائمة للتقدير في غياب صفة الاستقرارية، لذلك فإن الانحدار الذي يتم الحصول عليه يكون في الغالب زائفاً بالرغم من إحتمال الحصول على قيمة عالية لمعامل التحديد، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على الاختبارات الإحصائية التقليدية وفترات الثقة والتنبؤ، وتوجد عدة اختبارات لجذر الوحدة ومنها إختبار ديكي فولر البسيط(DF) واختبار ديكي فولر الموسع، واختبار فليبس بيرون وغيرهم، وسيتم التركيز على اختبار ديكي فولر الموسع حيث يعد من اهم الطرق المستخدمة في معالجة البيانات التي تعاني من جذر الوحدة، ويقوم على اجراء انحدار ذاتي لكل سلسلة باستعمال الفرق الاول لمتغير السلسلة كمتغير تابع وإدخال نفس المتغير بتباطؤ سنة واحدة كمتغير مستقل، وكذلك يمكن استخدام تباطؤ الفرق الاول للمتغير ولفترة واحدة.(شرفاني، ٢٠١٧: ٨٥٩)

٢ـ اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانس جسلس.

ظهرت تقنية التكامل المشترك في اواسط الثمانينات على يد(كرانجر) عام ١٩٨٧، وهي ناتجة عن عملية دمج بين تقنية بوكس-جنكيز والتقارب الحركي لنماذج تصحيح الخطأ، وتركز على السلاسل الزمنية غير المستقرة، في حين تكون التركيبات الخطية التي فيما بينها مستقرة، وتستخدم لمعرفة طبيعة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل والذي يتطلب ان تكون المتغيرات الخاضعة لهذا الاختبار غير مستقرة بمستواها(٠)١، وانها استقرت بعد اخذ الفرق الاول واصبحت ذات تكامل من الدرجة الاولى(١)١(الكناني، ٢٠١٨: ١٤-١٥)، وهناك طرق عديدة للكشف عن العلاقة التوازنية بين المتغيرات، ومنها انجل كرانجر الذي يستخدم في حالة وجود متغيرين غير مستقرين عند المستوى ، وجوهانسن جسلس يستخدم في حالة وجود اكثر من متغيرين غير مستقرين عند المستوى ومستقرين عند الفرق الاول، اما نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL يستخدم في حالة وجود متغيرات بعضها مستقرة عند المستوى وبعض الاخر مستقرة عند الفرق الاول او جميعها مستقرة عند الفرق الاول، وسنركز في هذا البحث على نموذج جوهانسن جسلس وبناءاً على نتائج اختبار جذر الوحدة. ويستخدم اختبار جوهانسون جسلس للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك بين أكثر من متغيرين، وأن السلاسل الأصلية غير ساكنة ولها نفس رتبة التكامل، باستخدام اختبارين إحصائيين وهما:(مليباري، ٢٠٢١: ١٨)

- **اختبار الأثر (Trace Test):** يختبر فرضية العدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك يقل عن أو يساوي العدد q (r ≤ q) وهي رتبة المصفوفة π. مقابل الفرض البديل بأن عدد المتجهات يساوي q (r=q). ويحسب وفق الصيغة الآتية:

$$\lambda_{trac}\,(r) = -T \sum_{i=r+1}^{k} \ln\,(1-\lambda i)$$

- **اختبار القيمة العظمى (Maximum Values):** يختبر فرضية العدم بأن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي r (q=r) مقابل الفرضية البديلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي١+r (q=r+١). ويحسب هذا الاختبار وفقا للصيغة الآتية:

$$\lambda_{max}\left(\frac{r}{r}+1\right) = -T\ln(1-\lambda_{r+1})$$

إن اختبار جوهانسون جسلس هو اختبار لرتبة المصفوفة π، وإن وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية يتطلب ألا تكون المصفوفة π ذات رتبة كاملة بمعنى أن المتغيرات الأصلية ساكنة.

٣ـ نموذج تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model)

يعد نموذج متجه تصحيح الخطأ بانه متجه انحدار ذاتي لكنه مقيد، وعادة ما يتم تصميمه مع السلاسل التي تتصف بخاصية التكامل المشترك، بمعنى اخر ان نموذج VECM له علاقات تكامل مشترك تم توصيفها بحيث تُقيد على المدى الطويل سلوك المتغيرات الداخلية لتتجمع حول علاقتها التكاملية مع السماح بالتعديل الديناميكي في الاجل القصير. وان حد التكامل المشترك **Co integration term** يعرف بحد تصحيح الخطأ، اذ ان الانحراف عن التوازن في الاجل الطويل يتم تصحيحه تدريجيا من التعديلات والتصحيحات الجزئية في الاجل القصير وتحدد الفترة التي يستغرقها نحو التوازن وقد تكون شهر او سنة او اكثر من ذلك حسب طبيعة الفترات المستخدمة في النموذج (الكناني، ٢٠١٨: ١٥). ويتيح هذا النموذج دراسة التأثيرات قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية، ويعد اختيار عدد التأخيرات (lags) أحد العوامل المهمة لتحديد استقرار النموذج ودقة التقديرات، بما أن النموذج يعتمد على وجود علاقة تكامل مشترك، فإنه لا يصلح للسلاسل الزمنية غير المتكاملة، مما يؤكد ضرورة اختبار التكامل المشترك قبل تطبيق النموذج لضمان صحة النتائج.

ثالثاً: تقدير وتحليل النتائج

١ـ رسم الشكل البياني للمتغيرات:

إن الخطوة الأولى في عملية تحليل السلاسل الزمنية هي رسم قيم المشاهدات لمعرفة هل تمتلك اتجاهاً عاماً، ويلاحظ من الشكل البياني رقم (٨) ادناه ان جميع السلاسل الزمنية سواء للمتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي Y) او المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ(الايرادات السياحية X1 ، مؤشر عدد العاملين في القطاع السياحي X2 ، مؤشر اسعار المستهلك X3 ، مؤشر الانفاق العام ، مؤشر مدركات الفساد) ذات اتجاه تصاعدي مما يدل على عدم وجود استقرارية في تلك السلاسل الزمنية.

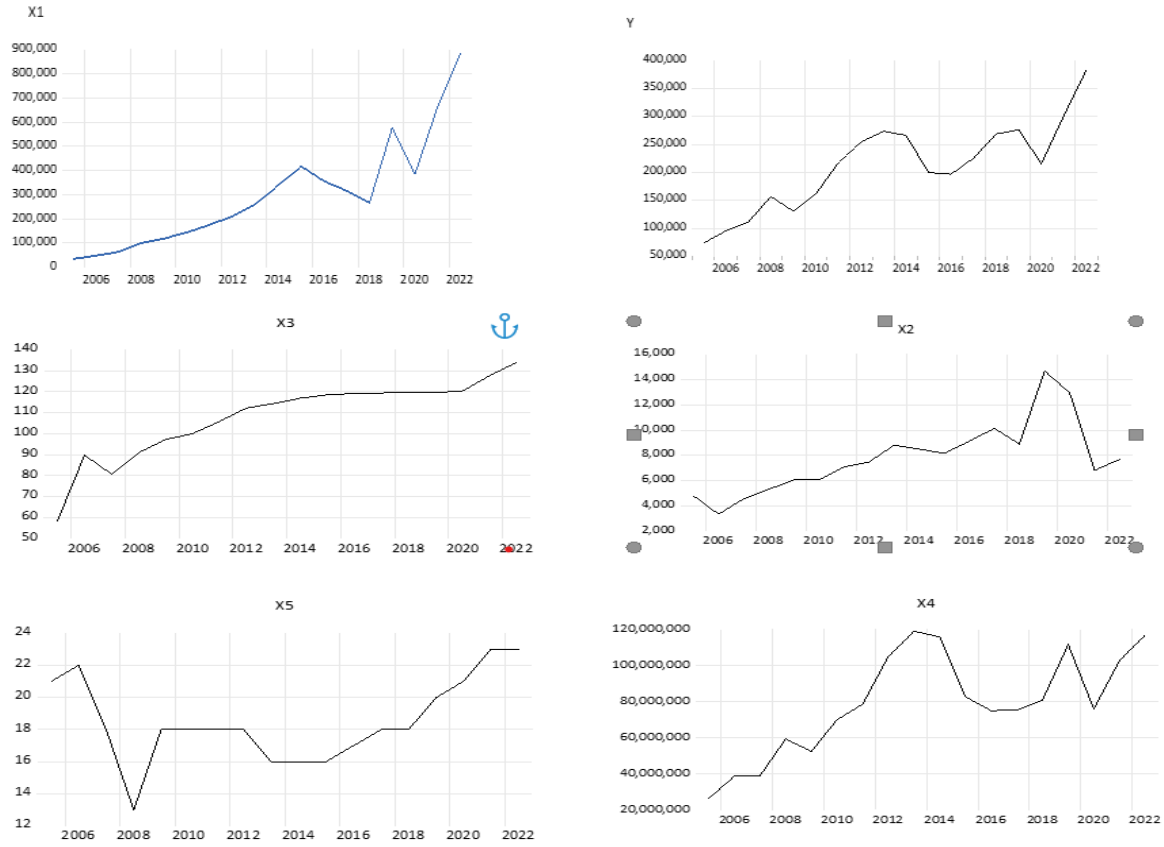

شكل (٨): الرسم البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات البحث

٢ـ نتائج اختبار جذر الوحدة:

يلاحظ من خلال نتائج اختبار ديكي فولر الموسع والمبينة في الجدول رقم (٨) أن قيم t المحسوبة لجميع المتغيرات غير معنوية إحصائيا بوجود حد ثابت واتجاه زمني وبدون حد ثابت واتجاه، مما يعني رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود جذر الوحدة وقبول الفرضية البديلة لجميع السلاسل الزمنية محل الدراسة عند مستوى المعنوية ٥ %، بمعنى ان جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات كانت غير مستقرة عند المستوى I(0) اي لها جذر وحدة ولكنها استقرت بعد اخذ الفرق الأول عند مستوى المعنوية(٥٪) اي ان المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، وبهذا يمكننا استخدام اختبار التكامل المشترك لمعرفة العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين المتغيرات، وبما ان المتغيرات استقرت جميعها بعد اخذ الفرق الأول اي انها متكاملة من الدرجة الاولى I(1) فبالامكان اجراء اختبار جوهانسن جسلس.

جدول (٨): نتائج ديكي فولر الموسع عند المستوى

المتغيرات	مع الحد الثابت			مع حد الثابت والاتجاه			بدون حد الثابت والاتجاه		
	t-Statistic	Prob.*	الحالة	t-Statistic	Prob.*	الحالة	t-Statistic	Prob.*	الحالة
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية Y	-0.73922	0.8106	غير مستقر	-2.64058	0.2695	غير مستقر	1.399869	0.9529	غير مستقر
الايرادات السياحية X1	1.115574	0.9956	غير مستقر	-3.255864	0.1141	غير مستقر	2.477579	0.9941	غير مستقر
عدد العاملين في القطاع السياحي X2	-1.8959	0.3261	غير مستقر	-3.212151	0.1250	غير مستقر	-0.314802	0.5569	غير مستقر
مؤشر اسعار المستهلك X3	-1.50151	0.5071	غير مستقر	-2.37978	0.3721	غير مستقر	3.75143	0.9999	غير مستقر
مؤشر الانفاق العام X4	-1.825155	0.3566	غير مستقر	-٢,١٧٥٥٧٤	0.4718	غير مستقر	0.512894	0.8160	غير مستقر
مؤشر مدركات الفساد X5	-1.553743	0.4832	غير مستقر	-1.992820	0.5638	غير مستقر	-0.079528	0.6409	غير مستقر

نتائج ديكي فولر الموسع عند الفرق الاول									
المتغيرات	مع الحد الثابت			مع حد الثابت والاتجاه			بدون حد الثابت والاتجاه		
	t-Statistic	Prob.*	الحالة	t-Statistic	Prob.*	الحالة	t-Statistic	Prob.*	الحالة
الناتج المحلي الاجمالي Y	-3.25295	0.0368	مستقر	-2.98961	0.1663	غير مستقر	-2.68746	0.0107	مستقر
الايرادات السياحية X1	-5.30331	0.0007	مستقر	-5.70237	0.0017	مستقر	-4.40899	0.0002	مستقر
عدد العاملين في القطاع السياحيX2	-4.51949	0.0214	مستقر	-4.56043	0.0133	مستقر	-4.33615	0.0003	مستقر
مؤشر اسعار المستهلكX3	-12.25436	0.0000	مستقر	-11.7411	0.000	مستقر	-8.00763	0.000	مستقر
مؤشر الانفاق العام X4	-4.519159	0.0032	مستقر	-4.367732	0.0169	مستقر	-4.333778	0.0003	مستقر
مؤشر مدركات الفساد X5	-3.955224	0.0094	مستقر	-3.764096	0.0553	مستقر	-4.091837	0.0004	مستقر

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12 .

٣- تحديد درجة او فترة الأبطاء المثلى:

يوضح الجدول رقم (٩) نتائج فترات الابطاء وفق المعايير الخمسة:

جدول (٩): درجات او فترات الإبطاء

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: Y X1 X2 X3 X4 X5 / Exogenous variables: C						
Sample: 2005Q1 2022Q4 / Included observations: 64						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	238.5221	NA	2.81e-11	-7.266317	-7.063922	-7.186583
1	851.7794	1092.364	4.14e-19	-25.30561	-23.88884	-24.74747
2	970.8413	189.7548	3.18e-20	-27.90129	-25.27015	-26.86475
3	993.7136	32.16424	5.18e-20	-27.49105	-23.64554	-25.97611
4	1218.167	201.9864*	6.73e-22*	-32.25521*	-25.98095*	-29.78346*
5	1022.301	34.84082	7.60e-20	-27.25940	-22.19952	-25.26606

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12 .

يعرض الجدول اعلاه نتائج اختبار درجة الإبطاء المثلى لنموذج **VAR** بالاعتماد على خمسة معايير إحصائية، وهي: اختبار نسبة الاحتمالية المعدل **(LR)**، ومعيار خطأ التنبؤ النهائي **(FPE)**، ومعيار أكايك للمعلومات **(AIC)**، ومعيار شوارتز للمعلومات **(SC)**، ومعيار هانن–كوين **(HQ)** ، ويلاحظ أن جميع المعايير أوصت بدرجة الإبطاء الرابعة، حيث تم تمييزها بالعلامة (*) في الجدول، مما يشير إلى أنها تحقق أفضل النتائج للنموذج. وتعتمد هذه المعايير في الاختيار على أقل قيمة يتم الحصول عليها (سواء كانت سالبة أو موجبة)، حيث تمثل القيم الأقل ملائمة أفضل للنموذج. أما الإشارة السالبة فهي نتيجة طبيعية للصيغة الرياضية المستخدمة في حساب المؤشر ولا تعكس وجود مشكلة في النموذج. وبناءً على ذلك، تم اعتماد درجة الإبطاء الرابعة في التقدير، نظرًا لأنها تحقق اتساقًا بين جميع المعايير، وتحافظ على درجات الحرية في العينة، مما يعزز من موثوقية النتائج.

٤- نتائج اختبار جوهانسن جسلس للتكامل المشترك بين المتغيرات:

يستخدم هذا الاختبار للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك بين أكثر من متغيرين، من خلال اختبارين إحصائيين وهما: اختبار الأثر(Trace) واختبار القيمة العظمى (Max-Eigenvalue) ويوضح الجدول رقم (١٠) نتائج هذين الاختبارين:

جدول (١٠): نتائج اختبار الاثر واختبار القيمة العظمى

Sample (adjusted): 2006Q2 2022Q1 , Series: Y X1 X2 X3 X4 X5				
Included observations: 64 after adjustments , Lags interval (in first differences): 1 to 4				
Trend assumption: No deterministic trend (restricted constant)				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.941471	449.4530	103.8473	0.0000
At most 1 *	0.855453	267.8062	76.97277	0.0000
At most 2 *	0.660009	144.0206	54.07904	0.0000
At most 3 *	0.529771	74.97506	35.19275	0.0000
At most 4 *	0.274801	26.68480	20.26184	0.0056
At most 5	0.091210	6.121044	9.164546	0.1816
Trace test indicates 5 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* Denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				

Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.941471	181.6468	40.95680	0.0000
At most 1 *	0.855453	123.7856	34.80587	0.0000
At most 2 *	0.660009	69.04550	28.58808	0.0000
At most 3 *	0.529771	48.29026	22.29962	0.0000
At most 4 *	0.274801	20.56375	15.89210	0.0085
At most 5	0.091210	6.121044	9.164546	0.1816
Max-eigenvalue test indicates 5 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* Denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12 .

اظهرت النتائج أن القيم الإحصائية المحسوبة لجميع الفرضيات كانت أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية ٥٪ بمعنى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، اذ بلغت قيمة اختبار الأثر للفرضية الصفرية (٤٤٩,٤٥) مقابل القيمة الحرجة (١٠٣,٨٥)، وللفرضية التي تفترض وجود علاقة واحدة (٢٦٧,٨٠) مقابل (٧٦,٩٧)، ولعلاقتين (١٤٤,٠٢) مقابل (٥٤,٠٨)، ولثلاث علاقات (٧٤,٩٨) مقابل (٣٥,١٩)، وأربع علاقات (٢٦,٦٨) مقابل (٢٠,٢٦). كما أكد اختبار القيمة العظمى النتيجة ذاتها، إذ تجاوزت القيم الإحصائية المحسوبة القيم الحرجة لكل الفرضيات حتى أربع علاقات، مع عدم تجاوزها عند الفرضية الخامسة. وبالنظر إلى أن عدد المتغيرات في النموذج يساوي ستة(Y, X1, X2, X3, X4, X5) ، فإن العدد الأقصى الممكن من متجهات التكامل المشترك هو 5= (k−1) ,5= (6−1) ، وهو ما تحقق في النتائج. وتشير هذه النتيجة إلى وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين معظم المتغيرات الداخلة في النموذج، مما يعزز من ملائمة استخدام نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) لتحليل ديناميكيات العلاقات في الأجلين القصير والطويل.

٥- نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM):

يوضح الجدول رقم (١١) نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ، والذي يُستخدم لتحليل ديناميكية العلاقة القصيرة الاجل والطويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، بناءً على نتائج التكامل المشترك السابقة.

جدول (١١): نتائج تقدير متجه تصحيح الخطأ (العلاقة طويلة الاجل)

Vector Error Correction Estimates			
Sample (adjusted): 2006Q2 2022Q1			
Included observations: 64 after adjustments			
Cointegrating Eq:	**CointEq1**	**Standard errors in ( )**	**t-statistics in [ ]**
Y(-1)	1.000000		
X1(-1)	0.097693	(0.08919)	[1.09539]
X2(-1)	0.167098	(0.08633)	[1.93563]
X3(-1)	0.139103	(0.51469)	[0.27027]
X4(-1)	-0.871024	(0.05912)	[-14.7328]
X5(-1)	-0.703200	(0.08989)	[-7.82298]
C	2.012502	(0.99154)	[2.02967]
Error Correction	**D(Y)**		
CointEq1	-0.153964	(0.02653)	[-5.80434]
R-squared	0.830980	Determinant resid covariance (dof adj.)	1.52E-21
Adj. R-squared	0.726967	Determinant resid covariance	7.76E-23
Sum sq. resids	0.024746	Log likelihood	1084.263
S.E. equation	0.025190	Akaike information criterion	-28.97698
F-statistic	7.989224	Schwarz criterion	-23.68097
Log likelihood	160.6426	Number of coefficients	157
Akaike AIC	-4.238831	Mean dependent	0.021690
Schwarz SC	-3.395518	S.D. dependent	0.048208

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

- **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل وفقًا لمعادلة التكامل المشترك(Cointegrating Equation) :** أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة بين المتغير التابع المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية(Y) والمتغيرات المستقلة، خلال الفترة 2006Q2 الى 2022Q1 ما يلي:

– **مؤشر الإيرادات السياحية:(X1)** أظهرت النتائج أن قيمة معامل الإيرادات السياحية بلغت (0.0977)، وهو موجب لكنه ضعيف نسبيًا، ما يعني أن زيادة الإيرادات السياحية بنسبة ١ % تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.0977 % في

المدى الطويل. ويمكن تفسير محدودية هذا الأثر في العراق بواقع القطاع السياحي الذي يتركز في السياحة الدينية والموسمية، مع غياب التنوع السياحي وضعف الاستثمار في البنية التحتية والخدمات الفندقية والترفيهية مقارنة بالدول التي تمتلك مقومات جذب سياحي متنوعة. هذه العوامل تحد من قدرة السياحة على تحقيق مساهمة أكبر في الناتج المحلي، مما يجعل تأثيرها الاقتصادي محدوداً.

- **مؤشر عدد العاملين في القطاع السياحي(X2) :** بلغ قيمة هذا المعامل (0.1671)، وهو موجب ومعنوي إحصائيًا وذو تاثير ضعيف نسبياً، مما يشير إلى أن زيادة العمالة في القطاع السياحي بنسبة١٪ تسهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.1671 % في المدى الطويل. ويعكس ذلك دور التوظيف السياحي لا سيما في المدن المقدسة في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال زيادة دخول العاملين وتنشيط الاستهلاك المحلي، إضافة إلى دعم القطاعات المساندة مثل النقل والضيافة والخدمات التجارية. ومع ذلك، يبقى هذا الأثر مقيدًا بسبب موسمية الطلب السياحي، وضعف الاستثمار في برامج تدريب وتأهيل الكوادر السياحية، مما يحد من قدرة القطاع على خلق قيمة مضافة مستدامة على مدار العام.
- **مؤشر اسعار المستهلك (X3):** أظهرت النتائج أن قيمة معامل هذا المؤشر بلغ 0.1391، وهو غير معنوي إحصائيًا حيث بلغت قيمة t = 0.27، مما يشير إلى أن التضخم لم يكن له أثر جوهري على الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل. ويمكن تفسير ذلك بوجود سياسات دعم حكومي واسعة تشمل المحروقات والمواد الغذائية والرواتب، مما يحد من انتقال أثر التضخم إلى النشاط الاقتصادي الفعلي. كما أن اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على الإيرادات النفطية يخلق نوعًا من العزل النسبي للعديد من القطاعات عن تقلبات الأسعار المحلية. إضافة إلى ذلك، فإن جزءاً كبيراً من التضخم في العراق يُعد تضخماً مستوردا ناتجا عن تقلبات أسعار السلع العالمية وسعر الصرف، وهو ما يقلل من ارتباطه المباشر بالنمو الاقتصادي المحلي.
- **مؤشر الإنفاق العام(X4) :** اظهرت النتائج أن معامل الإنفاق العام بلغ (0.8710-) وهو ذو دلالة إحصائية عالية، مما يشير إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي ارتبطت بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل. ويُفسَّر ذلك يكمن بكون الجزء الأكبر من هذا الإنفاق يتجه نحو الإنفاق الجاري مثل الرواتب والدعم والمصاريف التشغيلية، مقابل نسبة محدودة موجهة إلى الإنفاق الاستثماري القادر على خلق طاقات إنتاجية جديدة. كما يفاقم من هذا الأثر السلبي وجود هدر مالي واسع وضعف في الكفاءة الإدارية والمؤسسية، الأمر الذي يحول دون تحقيق العوائد الاقتصادية المرجوة من التوسع في الإنفاق الحكومي، بل قد يؤدي إلى نتائج عكسية على النمو الاقتصادي.
- **مؤشر مدركات الفساد(X5) :** أظهرت النتائج أن معامل مؤشر مدركات الفساد بلغ (0.7032-) وهو سالب ومعنوي بدرجة عالية، مما يعكس التأثير البالغ للفساد على تراجع الناتج المحلي الإجمالي. ويُعد الفساد في العراق أحد أبرز العوائق أمام التنمية الاقتصادية، إذ يضعف كفاءة تخصيص الموارد، ويزيد تكاليف تنفيذ المشاريع، ويؤدي إلى تأخير أو تعثر الاستثمارات .كما ينعكس على ثقة المستثمرين المحليين والأجانب بشكل سلبي، مما يقلل من تدفق الاستثمارات ويحد من الابتكار والإنتاجية، وبالتالي يساهم في إبطاء معدلات النمو الاقتصادي.

- **حد تصحيح الخطأ(Error Correction Term):** أظهر معامل تصحيح الخطأ في نموذج VECM قيمة سالبة ومعنوية إحصائيًا بلغت (٠,١٥٣٩٦٤-)، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة. وتشير هذه النتيجة إلى أن الاقتصاد العراقي يميل إلى العودة التدريجية نحو حالة التوازن بعد التعرض للصدمات، حيث تُصحح نحو ١٥,٤٪ من الاختلال في كل ربع سنة. وقد تم احتساب فترات التصحيح باستخدام صيغة زمن نصف الحياة (Half-life)، والتي تعتمد على معامل VECM لتقدير سرعة التكيف. بناءً على ذلك، ويمكن تفصيل سرعة التصحيح كما يلي:

- يتم تصحيح نصف الاختلال خلال نحو ٤ أرباع (ما يقارب سنة واحدة).
- يتطلب تصحيح ٩٠٪ من الاختلال حوالي ١٣,٨ أرباع (نحو ٣ سنوات و٥ أشهر).
- أما تصحيح ٩٥٪ من الاختلال فيستغرق حوالي ١٧,٩ أرباع (نحو ٤ سنوات و٥ أشهر).

وتُبرز هذه النتائج بطئاً نسبياً في وتيرة استعادة التوازن الاقتصادي، الأمر الذي يُعزى إلى طبيعة الاقتصاد العراقي في مواجهة الصدمات. ويعكس هذا البطء جملة من التحديات الهيكلية المتجذرة، **من أبرزها:**

- الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية في ظل ضعف واضح في تنويع القاعدة الإنتاجية.
- قصور البنية التحتية وما يترتب عليه من محدودية في جذب الاستثمار نحو القطاعات الإنتاجية الحيوية.
- انخفاض الكفاءة المؤسسية في إدارة الموارد وتوجيهها نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية.
- التأثير المستمر للتقلبات السياسية والأمنية، فضلاً عن الفساد المنتشر والذي يحدّ من قدرة العديد من القطاعات الاقتصادية، لا سيما الخدمية والسياحية على التكيف السريع مع الصدمات.

- **مؤشرات جودة النموذج:**

- ان قيمة معامل R-squared مرتفعة وقد بلغت (٠,٨٣) ، اما قيمة معامل Adjusted R-squared أن النموذج يفسر حوالي٧٣٪ من التغيرات في المتغير التابع المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي سببه المتغيرات المستقلة، وهي نسبة مرتفعة تدل على قوة النموذج في تفسير العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة. مع بقاء نسبة ٢٧٪ من التغيرات مرتبطة بعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

- قيمة F-statistic البالغة (٧,٩٩) تشير إلى معنوية النموذج ككل.
- القيم المنخفضة لـ Akaike و Schwarz يدعم اختيار هذا النموذج من بين النماذج البديلة.
- قيم Determinant of residual covariance منخفضة جدًا، مما يعكس استقرار التقديرات وعدم وجود مشاكل كبيرة في التباين المشترك للمخلفات.

٦ـ تحليل ديناميكيات التكيف قصيرة الأجل ضمن نموذج VECM

يبين الجدول رقم (١٢) نتائج تقدير معاملات التكيف في الاجل القصير.

جدول (١٢): معاملات التكيف في الاجل القصير

Dependent Variable: D(Y)				
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)				
Sample (adjusted): 2006Q2 2022Q1				
Included observations: 64 after adjustments				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.153964	0.026526	-5.804337	0.0000
C(2)	0.484954	0.241511	2.007996	0.0516
C(3)	0.016453	0.294823	0.055807	0.9558
C(4)	0.005031	0.294838	0.017063	0.9865
C(5)	0.263671	0.244292	1.079325	0.2871
C(6)	-0.121274	0.100606	-1.205428	0.2353
C(7)	-0.022171	0.119778	-0.185101	0.8541
C(8)	-0.029034	0.119806	-0.242342	0.8098
C(9)	-0.199322	0.096896	-2.057057	0.0464
C(10)	-0.009828	0.091329	-0.107614	0.9149
C(11)	0.005049	0.107658	0.046903	0.9628
C(12)	0.003491	0.107648	0.032426	0.9743
C(13)	-0.251873	0.099674	-2.526956	0.0157
C(14)	-0.149966	0.355750	-0.421549	0.6757
C(15)	0.036129	0.373294	0.096784	0.9234
C(16)	0.022567	0.373219	0.060466	0.9521
C(17)	-1.004120	0.320383	-3.134126	0.0033
C(18)	0.004495	0.235193	0.019110	0.9849
C(19)	0.010217	0.281814	0.036253	0.9713
C(20)	0.022320	0.281841	0.079192	0.9373
C(21)	-0.142633	0.228549	-0.624082	0.5362
C(22)	0.088295	0.159155	0.554774	0.5822
C(23)	-0.039927	0.199836	-0.199798	0.8427
C(24)	-0.037136	0.199828	-0.185838	0.8535
C(25)	0.282175	0.165332	1.706718	0.0958
R-squared	0.830980	Mean dependent var		0.021690
Adjusted R-squared	0.726967	S.D. dependent var		0.048208
S.E. of regression	0.025190	Akaike info criterion		-4.238831
Sum squared resid	0.024746	Schwarz criterion		-3.395518
Log likelihood	160.6426	Hannan-Quinn criter.		-3.906607
Durbin-Watson stat	1.638733			

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

ويظهر الجدول نتائج تقدير المعادلة الديناميكية لتغير الناتج المحلي الإجمالي ((D(Y) باستخدام نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM)، وذلك عبر طريقة المربعات الصغرى غير الخطية.(Gauss-Newton / Marquardt) وقد تم تضمين تأخيرات متعددة للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع، بما يسمح بتقييم ديناميكيات التكيف قصيرة الأجل في الاقتصاد العراقي خلال الفترة (2006Q2–2022Q1).

- **معامل تصحيح الخطأ C1:** تشير نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM) إلى أن معامل تصحيح الخطأ بلغ – **0.153964**، وهو سالب ومعنوي إحصائيًا عند مستوى ١٪، ويمثل سرعة تصحيح الاختلالات السابقة بمعدل يقارب **15.4%** في الربع الواحد، أي أن نصف الاختلال يُصحح في حوالي سنة واحدة. ما يعكس وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة، مع سرعة تكيف محدودة نسبياً. ومن الناحية الاقتصادية، فإن هذا البطء في التكيف يعكس طبيعة الاقتصاد العراقي، الذي يتسم بضعف مرونة القطاعات الإنتاجية، واعتماد كبير على الإيرادات النفطية، إضافة

إلى محدودية أدوات السياسة الاقتصادية الفعالة. كما أن التشوهات الهيكلية، مثل ضعف التنويع الاقتصادي، تسهم في إبطاء استجابة الناتج المحلي الإجمالي للصدمات الخارجية أو التغيرات في المتغيرات التفسيرية. وقد تم الاشارة الى هذا سابق ضمن معاملات الاجل الطويل.

- **المعاملات قصيرة الأجل**: تمثل المعاملات من **C(2) إلى C(25)** أثر التغيرات السابقة في المتغير التابع والمتغيرات المستقلة على التغير الحالي في Y .

- **التغيرات السابقة للناتج المحلي الاجمالي**Y : تشير النتائج إلى أن المعامل C(2) = 0.484954 عند Lag 1 يقيس أثر التغير في الناتج المحلي للفترة السابقة على التغير الحالي، وهو ذو دلالة إحصائية هامشية(Prob = 0.0516) ، مما يشير إلى وجود ميل لتأثير إيجابي جزئي من الفترة السابقة على الناتج الحالي. أما معاملات الفترات السابقة الأخرى ,C(3) = 0.016453 C(4) = 0.005031, C(5) = 0.263671عند Lags ٢، ٣، ٤ فهي موجبة ولكن غير معنوية إحصائيًا، مما يعني أن أي زيادة في الناتج خلال الأرباع الماضية تميل إلى الاستمرار والتأثير الإيجابي على المستوى الحالي، لكنها ليست قوية بما يكفي لإثبات تأثير مؤكد.

- **الإيرادات السياحية(X1)** : أظهرت النتائج تأثيرًا سلبيًا ومعنويًا عند التأخر بأربع فترات C(9) = –0.1993 Prob = 0.0464 ويُحتمل أن هذا التأثير لا يعكس اعتماد الاقتصاد العراقي على السياحة كمصدر دخل رئيس، بل قد يكون مرتبطًا بالطبيعة الموسمية وغير المستقرة للإيرادات السياحية، والتي يمكن أن تتأثر بالأوضاع الأمنية والسياسية أو تقلبات الطلب الخارجي. هذه التقلبات قد تولد آثارًا قصيرة الأجل غير مستقرة على مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل التضخم أو أسعار الصرف.

- **عدد العاملين في القطاع السياحي(X2)** : جاء تأثيره موجبًا ومعنويًا عند التأخر بفترتين C(5) = 0.3541 Prob = 0.0128، مما يشير إلى أن زيادة فرص العمل في القطاع السياحي تُسهم في تحسين النشاط الاقتصادي عبر زيادة الدخل وتحفيز الإنفاق المحلي. ويعكس ذلك أن الاستثمار في العمالة السياحية، حتى وإن كان محدودًا، يمكن أن يخلق آثارًا اقتصادية إيجابية خاصة في المدن التي تحتوي على مواقع دينية وأثرية.

- **مؤشر أسعار المستهلك(X3)** : أظهر تأثيرًا موجبًا ومعنويًا عند التأخر بفترة واحدة (C(2) = 0.2156 Prob = 0.0347، مما يشير إلى أن الزيادة في الأسعار (التضخم) قد تترافق مع زيادة النشاط السياحي على المدى القصير، ربما نتيجة ارتفاع الطلب على السلع والخدمات أثناء ذروة المواسم السياحية. ويمكن أن يكون ذلك مرتبطًا بالفعاليات الدينية الكبرى التي ترفع الطلب المحلي مؤقتًا.

- **الإنفاق العام(X4)** : سجل تأثيرًا موجبًا وغير معنوي إحصائيًا عند مختلف فترات التأخر، مما قد يعكس أن زيادة الإنفاق الحكومي في العراق، رغم أهميته، لا تتجه بالضرورة لدعم السياحة أو القطاعات المرتبطة بها بشكل مباشر، بل قد يذهب معظمها لتمويل الرواتب أو المشاريع الخدمية الأساسية، وبالتالي لا يظهر تأثير قوي على المدى القصير.

- **مؤشر مدركات الفساد(X5)** : أظهر تأثيرًا سالبًا ومعنويًا عند التأخر بثلاث فترات (C(7) = –0.2874, Prob = 0.0412)، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع مستويات الفساد ينعكس سلبًا على النشاط الاقتصادي والسياحي عبر تقليل جاذبية البيئة الاستثمارية، وإضعاف كفاءة الإنفاق العام، وتقليص ثقة المستثمرين والزوار، ويمثل الفساد الإداري والمالي أحد التحديات الرئيسية أمام تطوير البنية التحتية السياحية في العراق.

- **المعاملات غير المعنوية**: بقية معاملات التكيف قصيرة الأجل التي لم تكن معنوية إحصائيًا قد تعكس ضعف أو غياب الأثر الفوري للتغيرات في بعض المتغيرات المستقلة على الناتج المحلي، وهذا أمر متوقع في الاقتصاد العراقي نظراً للطبيعة الهيكلية للاقتصاد واعتماده الكبير على النفط، مما يجعل تأثير الأنشطة غير النفطية أقل وضوحاً على المدى القصير.

- **جودة النموذج:** تم الاشارة الى نتائج جودة النموذج بالتفصيل في الجدول رقم (١١)، وتبين بان نموذج ذو جودة عالية.

مما يتبين ان:

- التأثيرات المباشرة للمتغيرات على الناتج المحلي الاجمالي في العراق ضعيفة أو غير معنوية في معظم الفترات.
- التأثيرات السلبية المعنوية تظهر بعد فترات تأخير (خصوصًا مؤشر اسعار المستهلك، الإيرادات السياحية، وعدد العاملين في السياحة).
- الاقتصاد العراقي يحتاج عدة أرباع لاستيعاب الصدمات قصيرة الأجل، ما يعكس هشاشة الهيكل الاقتصادي، الاعتماد على النفط، ضعف التنويع، والتأثر بالعوامل السياسية والأمنية والفساد.

٧- استقرارية سلسلة البواقي

يبين الجدول رقم (١٣) نتائج استقرارية سلسلة البواقي.

جدول (١٣): نتائج ديكي فولر الموسع عند المستوى

المتغير	مع الحد الثابت			مع حد الثابت والاتجاه			بدون الحد الثابت والاتجاه		
	t-Statistic	Prob.*	الحالة	t-Statistic	Prob.*	الحالة	Statistic-t	Prob.*	الحالة
البواقي	٨6.588-	٠٠٠0.	مستقر	-6.5676	٠٠٠0.	مستقر	٩-6.600	٠,٠٠٠	مستقر

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

تم فحص استقرار البواقي الناتجة من نموذج VECM باستخدام اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) عند مستويات مختلفة: وأظهرت النتائج في الجدول اعلاه ما يلي:

- **مع الحد الثابت كانت قيمة** t-Statistic = -6.588765 ، وقيمة p كانت p-value = 0.000 اذا **البواقي مستقرة**.
- **مع الحد الثابت والاتجاه كانت قيمة** t-Statistic = -6.567653 ، وقيمة p كانت p-value = 0.000 **اذا البواقي مستقرة**.
- **بدون الحد الثابت والاتجاه كانت قيمة** t-Statistic= -6.600865 ، وقيمة p كانت p-value = 0.000 **اذا البواقي مستقرة**.

يتبين لنا بان الجميع النتائج معنوية عند مستوى المعنوية ١٪ مما يؤكد أن **البواقي مستقرة ولا تتراكم بشكل عشوائي مع مرور الوقت**، وهذا الاستقرار ضروري لأنه يؤكد صحة العلاقة طويلة الأجل بين الناتج المحلي الاجمالي والمتغيرات المستقلة في نموذج VECM، ويضمن أن تقديرات معاملات المدى الطويل والقصير موثوقة.

٨- الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج

للتأكد من سلامة النموذج وتحقق فروض الانحدار، تم إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية، شملت اختبار الارتباط الذاتي واختبار تجانس التباين واختبار الجذور العكسية لمتعدد الحدود المميز لعملية الانحدار الذاتي(AR) . وقد جاءت النتائج المبينة في الجدول رقم (١٤) والشكل رقم (٩) على النحو التالي:

جدول (١٤): اختبارات تشخيص النموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 4 lags			
F-statistic	0.929121	Prob. F(4,35)	0.4583
Obs*R-squared	6.143509	Prob. Chi-Square (4)	0.1887
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	1.340169	Prob. F(30,33)	0.2060
Obs*R-squared	35.14955	Prob. Chi-Square(30)	0.2372
Scaled explained SS	29.94361	Prob. Chi-Square(30)	0.4685

- **اختبار Breusch-Godfrey للكشف عن الارتباط الذاتي.**

تم تطبيق هذا الاختبار للتحقق من وجود ارتباط ذاتي في المخلفات حتى أربع فترات تأخير. وتشير النتائج إلى ما يلي:

- قيمة F الإحصائية بلغت 0.9291، مع قيمة احتمالية 0.4583.
- قيمة $Obs*R^2$ بلغت 6.1435، مع قيمة احتمالية 0.1887

بما أن القيم الاحتمالية تفوق مستوى الدلالة ٠,٠٥ فلا يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي. وبالتالي فان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، مما يعزز من موثوقية التقديرات ويؤكد أن الأخطاء لا تتبع نمطاً زمنياً متكرراً.

- **اختبار Breusch-Pagan-Godfrey للكشف عن تباين الأخطاء.**

تم استخدام هذا الاختبار للتحقق من وجود تباين غير متجانس في المخلفات. وقد جاءت النتائج كما يلي:

- قيمة F الإحصائية بلغت 1.3402، مع قيمة احتمالية 0.2060
- قيمة $Obs*R^2$ بلغت 35.1496، مع قيمة احتمالية 0.2372
- قيمة Scaled explained SS بلغت 29.9436، مع قيمة احتمالية 0.4685

تشير هذه النتائج إلى أن جميع القيم الاحتمالية تفوق مستوى الدلالة المعتمد، مما يعني عدم وجود دليل إحصائي على وجود تباين غير متجانس، وبالتالي فإن النموذج يُظهر خصائص جيدة من حيث استقرار التباين، وهو ما يُعد شرطًا أساسيًا لصحة الاستدلال الإحصائي.

- **اختبار الجذور العكسية لمتعدد الحدود المميز لعملية الانحدار الذاتي: Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial Test**

تُظهر النتائج المعروضة في الشكل رقم (٩) أن جميع الجذور تقع داخل الدائرة الواحدة، مما يشير إلى أن النموذج مستقر زمنياً، ويُعد هذا مؤشراً مهماً على سلامة البنية الديناميكية للنموذج، إذ يضمن أن الاستجابات الزمنية للمتغيرات لا تتجه نحو سلوك انفجاري أو تذبذب غير منضبط. كما في حالة الاقتصاد العراقي والذي يتسم بتقلبات اقتصادية وسياسية حادة. ويُعد تحقق الاستقرار الإحصائي للنموذج خطوة أساسية نحو بناء علاقات طويلة وقصيرة الأجل يمكن الوثوق بها. كما ويعزز هذا الاستقرار من قدرة النموذج على تقديم تنبؤات مستقبلية ضمن نطاق منطقي.

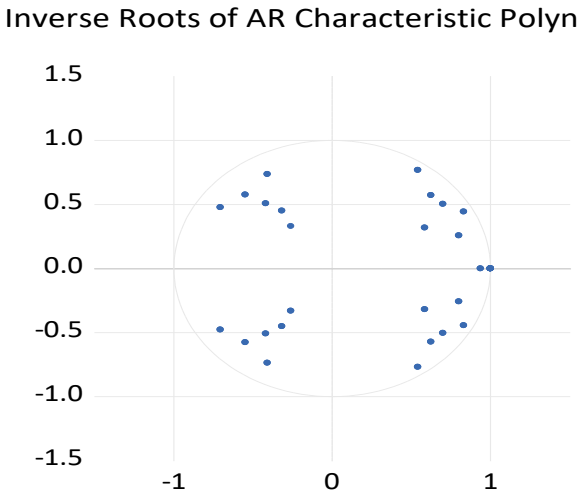

الشكل (٩):

نتيجة لما تقدم وبناءً على نتائج الاختبارات التشخيصية، يمكن التأكيد أن النموذج يتمتع بدرجة عالية من الكفاءة الإحصائية، حيث لا تظهر عليه علامات الارتباط الذاتي أو التباين غير المتجانس، كما انه يتمتع بالاستقرار وهذا يعزز من مصداقية النتائج المستخلصة ويؤكد سلامة الفروض الأساسية للنموذج القياسي المستخدم.

الاستنتاجات:

توصلت البحث الى عدد من الاستنتاجات يمكن تلخيصها بما يلي:

١. يمتلك العراق عموما وإقليم كوردستان خصوصا مقومات سياحية غنية ومتنوعة، تشمل السياحة الدينية والتاريخية والأثرية، فضلًا عن السياحة البيئية والطبيعية، إلا أن هذه الإمكانات لم تُستثمر بشكل كافٍ لتوليد عوائد اقتصادية مستدامة.
٢. ضعف القطاع السياحي في العراق والاقليم لا يعود إلى نقص في الإمكانات، بل إلى جملة من التحديات، أبرزها: ضعف التخصيصات المالية في الموازنات العامة، عدم التعامل مع السياحة كقطاع مستقل، غياب إستراتيجية وطنية واضحة، محدودية الاستثمارات، ضعف دور الدولة ووزارة السياحة والآثار في التخطيط والتنظيم والترويج، والاعتماد شبه الكلي على الإيرادات النفطية وما يترتب على ذلك من مخاطر وتبعية، فضلاً عن تفشي الفساد وعدم الاستقرار السياسي والأمني، الأمر الذي أدى إلى عزوف السياح عن زيارة العراق، باستثناء إقليم كوردستان الذي يتمتع باستقرار نسبي جعله أكثر جذبا للسياح.
٣. يُمثل القطاع السياحي في العراق وإقليم كوردستان ثاني أهم قطاع اقتصادي بعد النفط، لما يتمتع من القدرة على توليد إيرادات كبيرة، وهذا ما يجعله ركيزة استراتيجية لتنويع مصادر الدخل وتحقيق التنمية المستدامة بشرط استثماره بشكل مخطط ومدروس.
٤. ثبتت صحة فرضية البحث أن لمؤشرات النشاط السياحي أثراً إيجابياً ومعنوياً على النمو الاقتصادي، لكن هذا الأثر ظل محدوداً بسبب قلة الاستثمارات وضعف البنية التحتية وتركيزه على السياحة الموسمية في العراق.
٥. يبين تحليل مؤشرات النشاط السياحي في العراق وإقليم كوردستان خلال الفترة ٢٠٠٥–٢٠٢٢، متمثلة بالإيرادات السياحية ونسبتها من إجمالي الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي، وعدد العاملين في القطاع السياحي ونسبته من القوى العاملة، وحجم الاستثمارات السياحية وعدد الفنادق ومجمعات الإيواء وعدد النزلاء والمصروفات والأجور والمزايا، أن هذه المؤشرات لا تزال منخفضة نسبيًا ولا تسهم بشكل فعّال في تعزيز النمو الاقتصادي أو خفض نسبة البطالة. وتشير النتائج أيضًا إلى أن الإمكانات السياحية الكبيرة لا تزال غير مستغلة بالشكل الأمثل بسبب محدودية الاستثمار، وضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية، ونقص الموارد المالية المخصصة للقطاع، ما يؤكد الحاجة الملحة إلى تبني استراتيجيات شاملة لتعزيز دور السياحة في الاقتصاد.
٦. أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة (ديكي–فولر الموسع) أن جميع المتغيرات قيد البحث كانت غير مستقرة عند المستوى، إلا أنها أصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى. وبناءً على ذلك، أصبح من الممكن تطبيق اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن–جسلس للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. وتبين ان المعايير الاحصائية الخمسة (معيار أكاي للمعلومات(AIC) ، ومعيار شوارز(SC) ، ومعيار هانان–كوين(HQ) ، ومعيار فيشر(FPE) ، إضافة إلى معيار الاحتمالية (LR)) أجمعت على أن الفترة المثلى للإبطاء هي أربع فترات زمنية.
٧. أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن-جسلس، بالاعتماد على كل من اختبار الأثر واختبار القيمة العظمى، وجود خمس متجهات تكامل مشترك بين المتغيرات. وهذا يعني وجود خمس علاقات توازنية طويلة الأجل تربط الناتج المحلي الإجمالي بالمتغيرات المستقلة (الإيرادات السياحية، عدد العاملين في القطاع السياحي، مؤشر أسعار المستهلك، مؤشر الإنفاق العام، ومؤشر مدركات الفساد). ويعكس ذلك أن هذه المتغيرات لا تتحرك بشكل مستقل على المدى الطويل، وإنما تسير في مسار مشترك يحافظ على التوازن الاقتصادي، مما يؤكد قوة الترابط البنيوي بين القطاع السياحي والمتغيرات الكلية قيد البحث.

٨. تشير نتائج معاملات المدى الطويل إلى أن تأثير المتغيرات المستقلة على الناتج المحلي الإجمالي متفاوت ويعكس البنية الاقتصادية العراقية وطبيعة قطاعاتها المختلفة. فمؤشر الإيرادات السياحية وعدد العاملين، تُظهر تأثيرات إيجابية على النمو الاقتصادي، إذ يعزز التوظيف السياحي والدخل الناتج عن النشاط السياحي الاستهلاك المحلي ويدعم القطاعات المساندة مثل النقل والضيافة، ولكن هذا التأثير يبقى محدودا بسبب موسمية السياحة، ونقص التنوع السياحي، وضعف الاستثمار في البنية التحتية والخدمات السياحية. وعلى الجانب الآخر، تظهر المتغيرات الاقتصادية المؤسسية مثل الإنفاق العام ومدركات الفساد تأثيرات سلبية ومعنوية على المدى الطويل، فالإنفاق الحكومي الموجه بشكل أساسي نحو الرواتب والدعم الجاري لا يخلق طاقات إنتاجية جديدة، بينما يحد الفساد من كفاءة تخصيص الموارد ويعوق الاستثمار ويقلل من الابتكار والإنتاجية، مما يؤدي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي. أما مؤشر اسعار المستهلك، فاظهر أثراً غير معنوي على الناتج المحلي، وهو ما يُفسر بعزل الاقتصاد العراقي جزئيًا عن تقلبات الأسعار بسبب الاعتماد على الإيرادات النفطية، وسياسات الدعم الحكومي، وتأثر جزء من التضخم بالأسعار العالمية وسعر الصرف، مما يقلل من ارتباطه المباشر بالنمو الاقتصادي المحلي.

٩. اوضحت معاملات المتغيرات في الأجل الطويل أن القطاعات غير النفطية مثل السياحة لها القدرة على تعزيز النمو الاقتصادي إذا تم دعمها باستثمارات مستدامة، بينما العوامل المؤسسية والهيكلية مثل الإنفاق العام الفعال والفساد تمثل قيوداً رئيسية على تحقيق نمو مستدام.

١٠. تشير نتائج معاملات التكيف قصيرة الأجل إلى أن التأثير الفوري للتغيرات في المتغيرات المستقلة على الناتج المحلي الإجمالي محدود ومتباين، وهو أمر متوقع في الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بشكل رئيسي على النفط. فالتغيرات السابقة في الناتج المحلي تُظهر أثراً إيجابياً جزئياً على المستوى الحالي، مما يعكس وجود ميل لاستمرارية النشاط الاقتصادي على المدى القصير، لكنه غير قوي بسبب تقلبات القطاعات غير النفطية. أما المتغيرات القطاعية مثل عدد العاملين في السياحة، فتُظهر تأثيراً إيجابياً ومعنوياً، ما يدل على أن الاستثمار في الموارد البشرية يمكن أن يحفز النشاط الاقتصادي المحلي حتى لو كان محدودًا. بالمقابل، تظهر الإيرادات السياحية وتأخر مدركات الفساد تأثيرات سلبية على المدى القصير، بسبب الطبيعة الموسمية للسياحة، وتقلبات الأوضاع الأمنية والسياسية، وضعف الحوكمة التي تحد من فعالية الإنفاق والاستثمار. وبالنسبة للإنفاق الحكومي، فإن تأثيره قصير الأجل غير معنوي، ما يعكس أن معظم هذا الإنفاق يذهب لتغطية الرواتب والمشاريع الأساسية وليس لدعم القطاعات المنتجة للنمو الاقتصادي سريعًا. وبشكل عام، النتائج تؤكد أن الاقتصاد العراقي يحتاج إلى فترة أطول لتترجم التحولات في القطاعات غير النفطية إلى تأثير ملموس ومستدام على الناتج المحلي الإجمالي.

التوصيات:

انطلاقًا من نتائج البحث، يمكن صياغة مجموعة من التوصيات ومنها:

١. إعداد إستراتيجية سياحية شاملة من خلال اعتماد خطة واضحة المعالم تحدد الأهداف الكمية والنوعية للسياحة (مثل رفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي)، مع رسم سياسات عملية قصيرة الأجل لتحفيز النشاط السياحي، وإجراءات طويلة الأجل لبناء قطاع سياحي مستدام. وقد بينت النتائج أن السياحة تأثيرها ضعيف على المدى القصير لكنه يتعزز على المدى الطويل، لذا من الضروري أن تكون الإستراتيجية مزدوجة المدى تقوم على إجراءات عاجلة مثل الترويج الخارجي، تسهيل منح التأشيرات، وتحسين الخدمات الأساسية، إلى جانب خطوات بعيدة المدى تشمل تطوير البنية التحتية السياحية، تنويع الأنماط السياحية (دينية، بيئية، ثقافية)، بناء سياحة رقمية، وجذب الاستثمارات بما يضمن استدامة القطاع.

٢. تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع السياحي من خلال تقديم حوافز مالية وضريبية للمستثمرين المحليين والأجانب (قروض ميسّرة، إعفاءات ضريبية، منح)، وتخصيص ميزانيات لدعم المشاريع السياحية، مما يسهم في إنعاش النشاط الاقتصادي سريعًا (قصير الأجل) ويؤسس لبيئة استثمارية مستدامة تدعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

٣. تحسين وتطوير البنية التحتية السياحية والخدمية ويشمل ذلك الفنادق، المطارات، الطرق، النقل العام، والاتصالات، إضافة إلى توفير الإنترنت ووسائل الدفع الإلكتروني، وهذه الإجراءات تزيد من رضا السياح مباشرة (قصير الأجل)، وتساهم في رفع القدرة التنافسية وجعل العراق والإقليم قادرين على استيعاب أعداد أكبر من السياح مستقبلاً (طويل الأجل).

٤. الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي وتعزيز الهوية من خلال ترميم المواقع الأثرية وصيانتها المستمرة، ودعم الصناعات اليدوية والحرفية التقليدية، وهذه الخطوة لها أثر فوري في جذب المهتمين بالثقافة والتاريخ، كما أنها تضمن استدامة الموارد السياحية وتعزز من مساهمة السياحة التراثية في النشاط الاقتصادي.

٥. تنشيط السياحة الدينية عبر إجراءات آنية مثل تحسين الخدمات اللوجستية والأمنية للزوار وتوسيع الحملات الإعلامية، بينما على المدى الطويل ينبغي الاستثمار في تطوير المدن الدينية، وتحويلها إلى مراكز متكاملة للسياحة الدينية والثقافية تدعم الاقتصاد المحلي.

٦. تنظيم حملات ترويجية وتسويقية مبتكرة للتعريف بالمقاصد السياحية، وتنظيم مهرجانات وفعاليات ثقافية وفنية ودينية على المدى القصير تجذب هذه الحملات سياحًا جدد وتزيد الإيرادات، وعلى المدى الطويل تساهم في ترسيخ صورة العراق والإقليم كوجهة سياحية معروفة عالميا.

٧. تعزيز الأمن والاستقرار وتوفير بيئة آمنة هو الشرط الأساسي لنجاح أي نشاط سياحي، وقد اوضحت النتائج أن السياحة تتأثر مباشرة بالاستقرار الأمني، حيث يزداد تدفق السياح عند توفر الأمان.

٨. تطوير وتنمية الموارد البشرية عبر برامج تدريبية متخصصة في الضيافة والإرشاد السياحي والإدارة الفندقية وخدمات الزوار، وهذه الخطوة ترفع مستوى جودة الخدمات السياحية فورًا، وفي الوقت نفسه تخلق كوادر بشرية مؤهلة تعزز من تنافسية القطاع السياحي مستقبلاً.

٩. توظيف التكنولوجيا والتحول الرقمي في السياحة من خلال إنشاء منصات إلكترونية وتطبيقات للهاتف تشمل الخرائط والفنادق والمطاعم والفعاليات مع خدمات الحجز والدفع الإلكتروني، كما ويمكن استخدام الواقع الافتراضي (VR) والواقع المعزز (AR)للترويج، والاستفادة من الذكاء الاصطناعي (AI) وتحليل البيانات لفهم سلوك السياح، وهذا يحقق أثرا فوريا في تحسين تجربة السائح، ويعزز على المدى الطويل من قدرة العراق والإقليم على المنافسة عالميا.

المصادر:

اولاً: المصادر العربية

١. احصاءات التجارة ، هيئة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية ، ٢٠٢٤، مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي لسنة ٢٠٢٢ ، اقليم كوردستان.
٢. احمد، محمد شهاب ، احمد، عمرو هشام، ٢٠٢٤ ، الاستثمار المحلي الخاص في العراق: الفرص والتحديات، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، المجلد ٤٩ ، العدد ١٤٦ ، بغداد.
٣. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، بغداد.
٤. بهيمي ، فارس كريم ، بدون تاريخ ، تطوير السياحة .. مدخل للتنمية السياحية في العراق، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، العراق.
٥. جاسم، يسرى حازم، شفيق ، هبة رياض ، ٢٠٢١ ، بعض العوامل المؤثرة على التنمية السياحية – العراق انموذجاً، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد ١١ ، العدد ٣ .
٦. جلولي، رضا سيف الدين ، ٢٠٢٠ ، السياحة واثرها على البيئة ، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد٣ ، العدد ٤ ، الجزائر.
٧. حدادة ، علي ، ٢٠١٩ ، الدور المتجدد للسياحة في التنمية الاقتصادية العربية ، اتحاد الغرف العربية دائرة البحوث الاقتصادية.
٨. حسين، عبد الرزاق عزيز، ٢٠١٢، صناعة السياحة في الدول العربية الواقع وسبل النهوض(رؤية مستقبلية)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد(٠)، العدد (٦)، الكوت.
٩. دلي، شذى سالم،٢٠١٩ ، مقومات التنمية السياحية في تحقيق التنويع الاقتصادي في العراق (السياحة الدينية انموذجا)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة ١٧ ، العدد ٦٢ .
١٠. رشيد، خمى ناصر، شفان نذير محمد سعيد، ٢٠٢٠ ، اثر النشاط السياحي وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في النمو الاقتصادي في اقليم كوردستان العرا ق، مجلة قه لاي زانست العلمية، المجلد ٥ ، العدد ٤ ، اربيل.
١١. زبون، امل سمر، داود، هيلين اسعد، بدون سنة ،الاستثمار السياحي في العراق وانعكاساته على الناتج المحلي الاجمالي وفرص التشغيل دراسة تحليلية، بحث مستل من رسالة ماجستير ، جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد.
١٢. السعدي، عبير مرتضى حميد ، ٢٠١٢ ، تحليل مؤشرات التنمية السياحية المستدامة في دول مختارة مع الاشارة الى العراق، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد، العراق.
١٣. سعود، وسيلة ،٢٠١٩ ، واقع العرض والطلب السياحي في الجزائر – دراسة تحليلية عام ٢٠١٣-٢٠١٧ ، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد ٤ ، العدد ٧ ، الجزائر.
١٤. شرفاني، نسرين مصطو ، ٢٠١٧ ، اثر الاقتصاد الخفي على حجم الانفاق الحكومي (دراسة قياسية تحليلية في العراق، مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو ، المجلد ٥ ، العدد ٣ ، زاخو .
١٥. صباح، نزار كاظم، تايه، اريج عبد الزهرة، ٢٠١٧ ، قياس اثر مكونات الموازنة العامة في النمو الاقتصادي لحالة مصر باستخدام متجه تصحيح الخطأ(VECM) للمدة (١٩٨٥-٢٠١٦) ، مجلة جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد.
١٦. الظاهر، نعيم، والياس، سراب(٢٠٠٧)، مبادئ السياحة، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، الاردن.
١٧. علي، دنيا محمد، احمد، اسود قادر، ٢٠٢٢، دور الامكانات السياحية في الاستثمار السياحي في اقليم كوردستان العراق للفترة(٢٠٠٧-٢٠٢١)، مجلة كوردستان للبحوث الاستراتيجية،
١٨. عمر ، نه به ز حمه رشيد ، احمد ، هاوزين خسرو احمد ، ٢٠١٨ ، واقع السياحة في اقليم كوردستان العراق للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٤)، مجلة جامعة السليمانية ، كلية الادارة والاقتصاد، السليمانية.
١٩. عياض، عبد الباري ، محمد يحي بن ساسي، رياض ريمي، ٢٠١٩ ، القطاع السياحي ودوره في تعزيز نمو اقتصاديات الدول العربية- دراسة قياسية- للفترة الممتدة من 1996 الى غاية ٢٠١٦ ، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد ٤ ، الجزائر.
٢٠. الكلابي، صفاء مجيد مطشر، ٢٠١٨، استخدام بعض طرائق التنبؤ المختلفة لتحليل اعداد المصابين بالاورام الخبيثة، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد.
٢١. الكناني، زينب كامل عبيد، ٢٠١٨، تحليل العلاقة بين الانفاق الاستثمار وإجمالي تكوين راسمال الثابت في العراق(دراسة تطبيقية للمدة ١٩٨٠-٢٠١٦)، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد.
٢٢. مجدي ، نرمين ، ٢٠٢١ ، مفاهيم اساسية اقتصادية الناتج المحلي الاجمالي ، سلسلة كتيبات تعريفية لصندوق النقد العربي، العدد ١٩ ، ابو ظبي.
٢٣. المرشدي، كرار حمزه حسين علي، ٢٠٢١، تشخيص وتقدير نماذج السلاسل الزمنية الموسمية مع تطبيق عملي، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد.
٢٤. ملياري ، لؤي عبد الصمد، ٢٠٢١ ، تحديد العوامل المؤثرة على سلوك الادخار العائلي في المملكة العربية السعودية ، المجلة الالكتروني الشاملة متعددة التخصصات، العدد ٣٨ ، السعودية.
٢٥. هيئة الاستثمار في إقليم كوردستان، تقارير سنوية للاستثمار في اقليم كوردستان العراق ٢٠٢١ .
٢٦. هيئة السياحة، ٢٠٢٢ ، دليل العراق السياحي .
٢٧. وزارة التخطيط – الجهاز المركزي الاحصائي، احصاءات التجارة ، ٢٠٢٢ .
٢٨. وهيبة، مربعي، ٢٠١٢ ، واقع العرض والطلب السياحي لولاية باتنة: دراسة تحليلية، الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر ، ١٩ و ٢٠ نوفمبر ٢٠١٢ ، جامعة باتنة.

ثانياً: المصادر العربية مترجمة

1- Ahmed, Mohammed Shehab, and Ahmed, Amr Hisham, 2024, Private Local Investment in Iraq: Opportunities and Challenges, Journal of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University, Volume 49, Issue 146, Baghdad.
2- Al-Dhaher, Naeem, and Elias, Sarab (2007), Principles of Tourism, Second Edition, Dar Al-Masirah, Amman, Jordan.

3- Ali, Dunya Muhammad, and Ahmed, Aswad Qader, 2022, The Role of Tourism Potential in Tourism Investment in the Kurdistan Region of Iraq for the Period (2007-2021), Kurdistan Journal of Strategic Research.
4- Al-Kalabi, Safaa Majid Mutashar, 2018, Using Some Different Predictive Methods to Analyze the Number of People Affected by Malignant Tumors, Master's Thesis, University of Karbala, College of Administration and Economics.
5- Al-Kinani, Zainab Kamel Obeid, 2018, Analyzing the Relationship Between Investment Spending and Gross Fixed Capital Formation in Iraq (An Applied Study for the Period 1980-2016), Master's Thesis, University of Karbala, College of Administration Economics.
6- Al-Murshidi, Karrar Hamza Hussein Ali, 2021, Diagnosing and Estimating Seasonal Time Series Models with Practical Application, Master's Thesis, University of Karbala, College of Administration and Economics.
7- Al-Saadi, Abeer Murtadha Hamid, 2012, "Analysis of Sustainable Tourism Development Indicators in Selected Countries with Reference to Iraq," Master's thesis, University of Karbala, College of Administration and Economics, Iraq.
8- Ayad, Abdul Bari, Muhammad Yahya Bin Sassi, Riyad Rimi, 2019, The Tourism Sector and its Role in Enhancing the Growth of Arab Economies - An Econometric Study - for the Period from 1996 to 2016, Journal of Quantitative Economic Studies, Issue 4, Algeria.
9- Bahimi, Fares Karim, n.d., Tourism Development: An Introduction to Tourism Development in Iraq, Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences, Iraq.
10- Central Bank of Iraq, Department of Statistics and Research, Baghdad.
11- Dali, Shatha Salem, 2019, Components of Tourism Development in Achieving Economic Diversification in Iraq (Religious Tourism as a Model), Iraqi Journal of Economic Sciences, Year 17, Issue 62.
12- Haddada, Ali, 2019, The Renewed Role of Tourism in Arab Economic Development, Union of Arab Chambers, Economic Research Department.
13- Hussein, Abdul Razzaq Aziz, 2012, The Tourism Industry in Arab Countries: Reality and Ways to Advance It (A Future Vision), Al-Kut Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 0, Issue 6, Al-Kut.
14- Jalouli, Reda Saif Al-Din, 2020, Tourism and its Impact on the Environment, Al-Mufakker Journal for Legal and Political Studies, Volume 3, Issue 4, Algeria.
15- Jassim, Yusra Hazem, and Shafiq, Heba Riyadh, 2021, Some Factors Affecting Tourism Development – Iraq as a Model, Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 11, Issue 3.
16- Kurdistan Region Investment Authority, Annual Investment Reports in the Kurdistan Region of Iraq 2021.
17- Majdi, Narmin, 2021, Basic Economic Concepts: Gross Domestic Product, Arab Monetary Fund Introductory Booklet Series, No. 19, Abu Dhabi.
18- Malibari, Luay Abdul Samad, 2021, Identifying Factors Affecting Household Savings Behavior in the Kingdom of Saudi Arabia, Comprehensive Electronic Multidisciplinary Journal, No. 38, Saudi Arabia.
19- Ministry of Planning – Central Statistical Organization, Trade Statistics, 2022.
20- Omar, Nabez Hama Rashid, Ahmed, Hawzin Khosrow Ahmed, 2018, The Reality of Tourism in the Kurdistan Region of Iraq for the Period (2007-2014), Journal of the University of Sulaimani, College of Administration and Economics, Sulaimani.
21- Rashid, Khamees Nasser, and Shivan Nadhir Mohammed Saeed, 2020, "The Impact of Tourism Activity and Some Macroeconomic Variables on Economic Growth in the Kurdistan Region of Iraq," *Qalay Zanst* Scientific Journal, Volume 5, Issue 4, Erbil.
22- Sabah, Nizar Kadhim, and Tayeh, Areej Abdul Zahra, 2017, Measuring the Impact of Public Budget Components on Economic Growth in Egypt Using Vector Error Correction (VECM) for the Period (1985-2016), Journal of Al-Qadisiyah University, College of Administration and Economics.
23- Saoud, Wassila, 2019, "The Reality of Tourism Supply and Demand in Algeria: An Analytical Study for the Year 2013-2017," *Journal of Development and Foresight for Research and Studies*, Volume 4, Issue 7, Algeria.
24- Sharafani, Nasreen Masto, 2017, The Impact of the Informal Economy on the Size of Government Spending (An Analytical Econometric Study in Iraq), Journal of Human Sciences, University of Zakho, Volume 5, Issue 3, Zakho.
25- Tourism Authority, 2022, Iraq Tourism Guide.
26- Trade Statistics, Statistics and Geographic Information Systems Authority, 2024, 2022 Survey of Hotels and Tourist Accommodation Complexes, Kurdistan Region.
27- Wahiba, Murba'i, 2012, The Reality of Tourism Supply and Demand For the state of Batna: An analytical study, National Conference on Opportunities and Risks of Domestic Tourism in Algeria, November 19 and 20, 2012, University of Batna.
28- Zaboun, Amal Samar, and Dawood, Helen Asaad, n.d., "Tourism Investment in Iraq and its Impact on GDP and Employment Opportunities: An Analytical Study," research extracted from a Master's thesis, University of Qadisiyah, College of Administration and Economics.

ثالثاً: المصادر الاجنبية

1- https://www.worldbank.org.data
2- IMF, (2020). “Gross Domestic Product: An Economy’s All”, available athttps://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/basics/gdp.htm
3- Kurdistan Board of Investment (BOI), 2023, Kurdistan the land of untold opportunity, Kurdistan.